مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٥١٠**

الأربعاء ٦ نيسان/أبريل ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد سانتوس كالديرون/السيدة هولغين	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيد سيموز
	البرتغال	السيد موارايس كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد باربالِيتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد لي باودونغ
	غابون	السيد ميسون
	فرنسا	السيد آرو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد لدنغتون
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دن

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بهايتي

هايتي: تجديد الالتزام من جانب المجتمع الدولي

رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2011/218)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (*S/2011/183)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بهايتي

هايتي: تجديد الالتزام من جانب المجتمع الدولي

رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2011/218)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (*S/2011/183)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أود أن أدعو ممثلي الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، أوروغواي، بيرو، جزر البهاما، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، شيلي، غواتيمالا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، كندا، كوبا، المكسيك، النرويج، نيكاراغوا، هايتي، هندوراس واليابان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب برئيس هايتي، فخامة السيد رينيه غارسيا بريفال، وأطلب من موظف المراسم اصطحابه لشغل مقعد على طاولة المجلس.

اصطُحب السيد رينيه غارسيا بريفال، رئيس هايتي، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو فخامة السيد وليام ج. كلينتون، مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى هايتي، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا معالي السيد خوسيه ميغيل إنسولزا، الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية؛ وسعادة السيد لويس ألبرتو مورينو ميخيا، رئيس مصرف التنمية للبلدان الأمريكية؛ ودولة السيد برسيفال نويل جيمس باترسون، الممثل الخاص للجماعة الكاريبية في هايتي، إلى الاشتراك في هذه الجلسة بناء على طلب الممثلين الدائمين لشيلي وكولومبيا وجزر البهاما لدى الأمم المتحدة في رسائلهم المؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠١١.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو الرئيس بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، سعادة السيد بيدرو سيرانو، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا برئيس هايتي وبالأمين العام وبالوزراء والممثلين الآخرين المشاركين في جلسة اليوم. وحضورهم في القاعة يؤكد أهمية الموضوع قيد النظر.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة *S/2011/183، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

كما أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/218، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكولومبيا، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

”مين أنبيل تشاي با لو“. اسمحوا لي أن أبدأ بياني، مستخدما لغة ليست من بين اللغات الرسمية للأمم المتحدة،

ولكنها جزء من حياة عدة ملايين من سكان منطقة البحر الكاريبي. و ”مين أنبيل تشاي با لو“ هو مَثَل دارج بلغة الكريول يعني أن ”كثرة الأيادي تخفف العبء“. واليوم وأمام الهيئة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين وبحضور هؤلاء الضيوف البارزين، أود أن أقول إن أيادي العالم يمكن أن تخفف عبء هايتي. وأنا أقول ذلك بلغة الكريول لأن فؤادنا يتكلم اليوم بلغة تلك الجزيرة.

وترغب كولومبيا، لدى توليها رئاسة مجلس الأمن، أن تعقد مناقشة مفتوحة بشأن هايتي، تجدد الزخم نحو تحقيق الاستقرار وتعزيز سيادة القانون في ذلك البلد. وهذه المناقشة ليست تحديدا لتهنئة أنفسنا على ما قمنا به جميعا من عمل طيب. فالنتائج الهزيلة التي تحققت تتطلب منا التفكير في الطريقة التي نؤدي بها عملنا.

إن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها هايتي ومشاكل تعميرها ليست بجديدة، وإن كان الزلزال المأساوي الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير من العام الماضي قد أدى إلى تفاقمها. والهايتيون أنفسهم يقولون إن من الضروري إعادة بناء بلدهم، على الصعيدين المادي والمؤسسي، والمجتمع الدولي يتحمل واجبا أخلاقيا عن الإسهام في تحقيق هذه الغاية. غير أنه يجب علينا أن نفعل ذلك بطريقة منسقة ومتماسكة، ساعين إلى تحقيق إنجازات ملموسة ومستدامة وطويلة الأجل، ومُنحين جانبا فوضى التعاون القائم على حسن النية ولكنه قصير الأجل ولا يحقق نتائج دائمة. اليوم، يؤدي انتشار المنظمات التي تعمل في الجزيرة بدون تنسيق فيما بينها أو مع السلطات الهايتية إلى تقويض كل جهد لتعزيز المؤسسات، ويؤثر على القدرة على اتخاذ مبادرات طويلة الأجل، ويمنع هذه الجهود من أن تحقق نتائج ملموسة. وما هو أسوأ من ذلك أن الإحساس بالفشل يغذي الحلقة المفرغة من الفقر والفساد.

خلال زيارتي إلى هايتي العام الماضي، أدركت أنه إذا كنا نريد حقا تقديم المساعدة، فإن علينا أن نفعل ذلك بأسلوب مختلف. إن الهايتيين يتوقون إلى أن يكون صوتهم مسموعا. والمجتمع الدولي الذي لا يأخذ في الاعتبار آراء الهايتيين في مشاكلهم لا يخدم هايتي. في هذا الجانب يجب أن نكون واضحين. فنحن نعلم أن المسؤولية الرئيسية – المسؤولية المركزية عن إعادة الإعمار – تقع على عاتق حكومة هايتي وقادة هايتي. ونعلم أيضا أن المأساة التي يعاني منها شعب هايتي لن تنتهي إذا لم تُستكمل الجهود المحلية بالمساعدات الخارجية.

وبالمثل، إذا قبل الهايتيون بتجديد الدعم المقدم من المجتمع الدولي، فإننا نقترح أن يكون مبنياً على الأسس التي تضمن فعالية عملنا المشترك. وينبغي أن تشمل هذه الأسس إعداد مشاريع ملموسة تتضمن تدابير للشفافية تؤدي حقا إلى تحسن في نوعية الحياة؛ ووضع استراتيجية إنمائية طويلة الأجل؛ والالتزام بالمساءلة؛ وملكية جميع الهايتيين لمصيرهم المشترك.

من الضروري مكافحة أعداء التنمية والاستقرار، مثل الضعف المؤسسي، وعدم وجود قوانين أو عدم الامتثال لها، وضعف السيطرة وتوفير الخدمات الأساسية من قبل الدولة، بما في ذلك توفير العدالة. علينا أن نؤمن بهايتي وأن نفكر فيها على المدى الطويل للمساهمة في حل هذه المشاكل الملحة، التي يجب علينا أن نعترف بأننا لم نتمكن من حلها في إطار التعاون الحالي.

وكما قلت في أيلول/سبتمبر العام الماضي أمام الجمعية العامة (انظر A/65/PV.15)، يجب أن نلتزم جميعا برؤية مختلفة لإعادة إعمار هايتي. وإنْ استخدمنا الموارد المتاحة بطريقة أكثر كفاءة وفعالية، وكفلنا الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، فسوف نكون قادرين على اتخاذ المزيد

من التدابير الملموسة والمتسقة، بما في ذلك من خلال اللجوء إلى الهياكل القائمة مثل اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي.

وأعتقد أيضا أننا ينبغي أن نذهب إلى ما هو أبعد من المناقشة بشأن فيما إذا كان يجب تعديل ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي أم لا. وفي مرحلة ما، سيتعيّن علينا القيام بذلك، إذ إن من الواضح أن مشكلة السلام والأمن في هايتي لن تحَل إلا إذا حقّق ذلك البلد التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تكون الأهداف الإنمائية المتوسطة والطويلة الأجل التي وضعتها هايتي هي النقطة المرجعية المطلوبة لتنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة – وهي مهمة يؤدي عمل الممثل الخاص للأمين العام فيها دوراً أساسياً. وأغتنم هذه الفرصة للتنويه والاعتراف بالعمل الجيد الذي اضطلع به السيد إدموند موليه، الذي تولى ذلك المنصب وقيادة بعثة الأمم المتحدة بعد وقوع الزلزال، وأنجز الكثير في ظل ظروف صعبة.

ونعتقد الآن أن بإمكاننا، حتى بالعمل في إطار ولاية بعثة الأمم المتحدة المتفق عليها، أن نسهم في المجالات الضرورية لسكان هايتي. دعونا ننظر في ما يمكن تحقيقه لو أن البعثة كان لديها، بدلا من وجود نسبة عالية من الأفراد العسكريين، عدد أكبر من الموظفين المدنيين والمهندسين الذين يمكن أن يقوموا بتنسيق المسائل ذات الأولوية، مثل إزالة الأنقاض – وهي مهمة أمكن، لحسن الحظ، إحراز تقدم كبير فيها بالفعل بفضل جهود السلطات الهايتية. فمن ناحية، كانت مناظر ما قبل الزلزال سوف تبدأ بالظهور من جديد، وسوف يعود الإحساس بالحياة الطبيعية الذي يجعل الهايتيين يعتقدون أن الأمور يمكن أن تتغير؛ ومن ناحية أخرى، كانت سوف تتهيأ فرص العمل، وهذا هدف أساسي بالنسبة لحيوية جهودنا المشتركة الرامية إلى تحقيق الانتعاش. دعونا ننظر إلى هذه المسألة من الناحية العملية. إذا كان لدينا بالفعل عملية للأمم المتحدة في هايتي، فلماذا لا نستخدمها لتلبية الاحتياجات العاجلة والبدء في وضع الأسس لتحولها نحو التنمية؟

ومن المشاريع الحيوية الأخرى التي يمكن أن ينفذها المجتمع الدولي إعادة بناء المساكن، وهو ما يمكن أن نقوم به من خلال المشاريع الثنائية والمتعددة الأطراف، بدعم تقدمه الجهات المانحة، من البداية حتى النهاية، من خلال توفير المهندسين والمهندسين المعماريين، وخبراء البيئة ومخططي المناظر الطبيعية. وبدعم بناء مساكن كريمة وجيدة التخطيط تحسّن من نوعية حياة السكان لا يتسنى، فحسب، إنشاء وظائف، بل سوف يؤدي ذلك أيضاً إلى حل مشكلة الآلاف من الناس الذين لا يزالون يعيشون في الخيام.

إن إطار واحد زائداً واحد، الذي يشرك كلاً من الحكومة والمجتمع الهايتي في إنعاش البلد، هو الإطار الوحيد القابل للاستمرار إذا كنا نريد تعزيز المؤسسية. إن الهايتيين أنفسهم هم الذين يستطيعون وينبغي أن يساعدوننا على وضع أولويات للموارد التي تهدف، في ذلك الإطار، إلى تحقيق الانتعاش على المدى الطويل في هايتي. ويجب أن يكون هذا هو الإطار نفسه الذي نطبقه على القطاعات الأخرى التي تحتاج إلى إعادة تنظيم. ويجب أن تكون قطاعات الصحة، والزراعة، والتعليم، وتشييد الطرق والهيكل التحتي، مثل شق القنوات، جزءا من هذا الدعم الشامل. ويمكن لقطاعي الصحة والتعليم، على سبيل المثال، أن يبقيا في أيدي المنظمات الخيرية الأجنبية، لكن يجب نقلهما تدريجياً لقيادة وإدارة الدولة الهايتية نفسها، بالتعاون والدعم الحاسمين من المجتمع الدولي. إننا نتكلم عن تدريب شعب ٦٠ في المائة منه من الشباب الذين لا يمكن أن يعتمدوا على المساعدات المتفرقة. ما الذي سيحدث للأطفال والشباب الهايتيين عندما تتوقف أموال المانحين، وتذهب المنظمات التي توفر هذه الخدمات؟

وفي النهاية، أود أيضا أن أؤكد مجدداً التزام بلدي الحازم بتعزيز المؤسسات الأمنية في هايتي. نحن ندرك أن الأمن شرط ضروري لحكم القانون، ولمؤسسات ديمقراطية معافاة، ولتحقيق التنمية المستدامة، وهذا هو السبب الذي يجعلنا نسهم في تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية. لدينا ٣١ من ضباط الشرطة الكولومبية يتعاونون مع الشرطة الهايتية، ونجدد التزامنا بتمكينهم من الوفاء بمهمة الدعم التي يقومون بها.

ولا أود أن أختتم بدون الاعتراف للرئيس رينيه بريفال بالتقدم المحرز في البلد، وباحترامه للحريات، وكفالته أن تكون العملية الانتخابية سلمية ومنظمة، علماً بأنها قد أسفرت، وفقا للنتائج الأولية التي أعلنتها منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية، عن فوز ميشيل مارتيلي. وفي الأشهر المقبلة، ستتسلم حكومة جديدة مقاليد الأمور في الجزيرة، وهذه فرصة مثالية لإعادة تنظيم تعاوننا مع هايتي ومساهمتنا في تحقيق التنمية المستدامة فيها، لأن بناء السلام لا يمكن أن يتحقق بالمزيد من الاتكال والاعتماد على المعونات.

واقتباساً لمعنى ما قاله المحرر سيمون بوليفار، الذي ساعده الهايتيون في مرحلة بالغة الصعوبة – وربما الأصعب – في حياته، إذْ وفروا له الملجأ، وقدموا له الدعم في حملته العسكرية، فيمكننا أن نقول إن السلامَ، والتنميةَ التي تجعله أمراً ممكناً، ”لن يأتيا عن طريق العناية الإلهية، بل بالتخطيط السليم والجهود الموجهة توجيها جيدا“.

ولهذا السبب، وإذ تترأس كولومبيا مجلس الأمن، ندعو جميع البلدان الأخرى الأعضاء في المجلس وفي المنظمة إلى التفكير فيما أنجزناه حتى الآن في هايتي وكيف يمكننا تنفيذ أساليب ومفاهيم جديدة في إعادة بناء البلد. لنفكر في بناء هايتي أفضل، لا اليوم أو غدا فحسب بل من أجل الـ ٢٥ سنة المقبلة. لا بد من أن نتخيل هايتي مستقبلا ونضع الأسس كي يواصل الهايتيون أنفسهم إعادة بنائها. وأنا واثق أن هذه المهمة لا تتجاوز قدراتنا أو مواردنا التي تعهدنا بها بالفعل والموارد التي نحن مستعدون للتعهد بها في إطار أكثر تنسيقا للتعاون.

أود أن أختتم برسالة بالغة الأهمية. دعونا لا نستسلم. دعونا لا نترك هايتي. دعونا لا ننسى هايتي ظنا أن ما من جهد يكفي. دعونا نواصل مساهمتنا بأهداف واضحة ومحددة وقابلة للتنفيذ. واليوم، أدعو المجتمع الدولي إلى النظر إلى هايتي بطريقة مختلفة. كما أدعو هايتي إلى الترحيب باستراتيجية تعاون جديدة تفي بمبدأ أساسي، ألا وهو، أن التعاون من خلال منظومة الأمم المتحدة لن يكلل بالنجاح إلا إذا كانت هناك استراتيجيات للخروج وحقق تقدما صوب أفق يستطيع فيه البلد الذي يتلقى المساعدة العيش بدون ذلك التعاون وبدون وجود المنظومة.

لقد حان الوقت كي تنهض هايتي وتحقق تقدما وتضطلع بمهمة بناء مستقبلها – بالتعاون الدولي والجهود الحاسمة للهايتيين أنفسهم. وكما قلت في البداية، إن كثرة الأيادي تخفف العبء.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس أود أن أرحب ترحيبا حارا بفخامة السيد وليام جيفرسون كلينتون، المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى هايتي. نحن في غاية الامتنان لمشاركته في جلسة اليوم.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام بان كي – مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أود، في البداية، أن أشكر الرئيس سانتوس كالديرون رئيس كولومبيا على عقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى خلال رئاسة بلده لمجلس الأمن.

وفي الوقت الذي يواجه فيه العالم أزمات متعددة، من المهم أن نؤكد من جديد التزامنا الجماعي تجاه هايتي. إنني ممتن بصفة خاصة لمجموعة أصدقاء هايتي والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة على دعمها الثابت. وأود أيضا أن أعرب عن بالغ تقديري لممثلي الخاص، السيد إدموند موليت، على قيادته وتفانيه، وكذلك الرئيس كلينتون، المبعوث الخاص للأمم المتحدة، على مساهماته في إعادة إعمار هايتي ودعوته التي يُحتذى بها من أجل البلد.

نجتمع اليوم بينما يتطلع الهايتيون وشركاؤهم الدوليون إلى ترسيخ التقدم المحرز في أعقاب الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الشهر الماضي. لقد شجعنا جدا جميعا أن الجولة الثانية من الانتخابات كانت سلمية. وأشيد بشعب هايتي على هذه الخطوة الهامة صوب ترسيخ الديمقراطية.

إن ذلك الإنجاز يستند إلى المكاسب التي حققتها هايتي بدعم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي صوب الأمن واحترام الحريات الأساسية ووضع حد للعنف الذي ارتكب لفترة طويلة تحت رعاية الدولة مع الإفلات من العقاب. واليوم، تتمتع الصحافة الهايتية بحريات أكبر من أي وقت مضى في تاريخ البلد. ولم تعد العصابات الإجرامية تسيطر على الأحياء الحضرية الفقيرة. وأصبحت الشرطة الوطنية مؤسسة تتمتع بالقدرة والثقة.

وأثني على الرئيس بريفال وإدارته لدورهم في تحقيق تلك الانجازات. وحيث أن الرئيس بريفال سيترك الرئاسة في الشهر المقبل، أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري العميق لقيادته وإسهامه القيم في بناء بلده بعد الكثير من التحديات الصعبة، بما في ذلك الزلزال في العام الماضي. وأحث حكومة هايتي القادمة على الاستفادة من تركته للتسامح السياسي واحترام حقوق الإنسان.

إن الانتعاش وإعادة البناء يكتسبان زخما ببطء. وتم إزالة أكثر من ٢٠ في المائة من الأنقاض البالغ حجمها ١٠ ملايين متر مكعب. وانخفض عدد الناس المتأثرين بالزلزال الذين يعيشون في المخيمات من أكثر ١,٥ مليون شخص في تموز/يوليه العام الماضي إلى ٦٨٠ ٠٠٠ شخص اليوم. وللأسف، فإن بعض ذلك الانخفاض لم يكن طوعيا بشكل كامل، وكثيرون من سكان المخيمات عرضة لخطر الإجلاء القسري.

ويبدو أن وباء الكوليرا قد استقر. وانخفض عدد الحالات الجديدة، ويبلغ معدل الوفيات على الصعيد الوطني ١,٨ في المائة. لكن الاستثمارات الضخمة في شبكة المياه والمرافق الصحية هي السبيل الوحيد للحماية من حدوث تفش آخر، وانسحاب بعض الوكالات الإنسانية من مراكز علاج الكوليرا والمخيمات يمكن أن يسفر عن حدوث نقص في توفير الخدمات. وجرى تمويل نداء الكوليرا بنسبة ٤٥ في المائة، فيما تلقى نداء هايتي عموما ١٠ في المائة فقط من التمويل المطلوب. وثمة حاجة ماسة إلى دعم مالي إضافي. وسيكون التنسيق القوي بين وكالات الأمم المتحدة واللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي والحكومة الجديدة مهما جدا أيضا.

وفي حين تحقق بالفعل تقدم مهم، لا تزال هايتي تواجه تحديات هائلة. إن اقتصاد البلد منهار. ولا تكاد المؤسسات العامة تستطيع تقديم الخدمات الأساسية. ولا يزال ملايين الهايتيين يعتمدون على مساعدات المنظمات غير الحكومية لتلبية احتياجاتهم الأساسية. ويعيش عدد كبير من النساء والفتيات في خوف من العنف الجنسي. إن السلام الدائم والازدهار سيظلان صعبي المنال بدون سيادة القانون.

إن النظام القضائي في هايتي لا يعمل على الإطلاق. وتظل السجون مكتظة بدرجة خطيرة. إن سجلات الممتلكات غير موثوقة ولا وجود لها. ويفتقر الإنفاق العام للشفافية.

ونتيجة لذلك، فقد المواطنون الثقة في الدولة ويظل المستثمرون مترددين في مزاولة الأعمال في هايتي. يجب أن يكون إصلاح نظام سيادة القانون أولوية عليا لرئيس هايتي القادم.

إن شعب هايتي يتطلع إلى الحكومة والبرلمان الجديدين لأداء المرجو منهما. وعلى البرلمان المقبل، كإشارة على التزامه بالتغيير، أن يستكمل عملية تعديل الدستور قبل تنصيب الرئيس المقبل. ولا بد أيضا أن يغتنم المجتمع الدولي هذه الفرصة ليبدأ بداية جديدة. وينبغي للمساعدات أن تمكِّن الأطراف الفاعلة والمؤسسات الهايتية، لا أن تطيل تبعيتها. ستواصل الأمم المتحدة الوقوف جنبا إلى جنب مع حكومة وشعب هايتي في العمل النبيل والضروري لبناء مستقبل أكثر عدلا وازدهارا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام على بيانه.

والآن أعطي الكلمة لفخامة السيد وليم جفرسون كلينتون.

السيد كلينتون (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشكركم، السيد الرئيس، على طرح هذا الموضوع على المجلس وعلى صداقة كولومبيا المخلصة تجاه شعب هايتي. لقد نوهتم بأفراد الشرطة من كولومبيا؛ إنهم جزء من قوة مؤلفة من ٤٩ دولة تؤدي مهام الشرطة، ومن قوات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (بعثة هايتي) – المؤلفة من ١٨ دولة تقريبا. كما أن بلدكم صرف ١٠٠ في المائة من المعونة التي تعهد بالتبرع بها وساعد شعب هايتي في بناء بلده، وعلى وجه التحديد من خلال العمل الذي اضطلعتم به عن طريق قطاع البن. ونحن ممتنون لكم جدا على كل ذلك.

أود كذلك أن أشكر رئيس الجمهورية بريفال على أشياء كثيرة، وعلى شيء واحد أعتبره مهما بشكل خاص. نقرأ الصحف كل يوم بشعور من القلق حول ماذا يحدث في كوت ديفوار، أو ما إذا كان مزيد من المدنيين قد قتلوا في ليبيا. لكن هايتي، رغم ماضيها الحافل بالمشاكل، تشهد الآن عملية نقل سلمي للسلطة، بعد زلزال مدمر أودى بحياة ٢٠ في المائة من مجموع الموظفين الحكوميين في البلد برمته، ودمر أكثر من نصف ناتجه المحلي الإجمالي. إننا نميل أحيانا إلى التركيز على المشاكل أكثر بينما ننسى تقدير الأعاجيب الصغيرة الإنسانية الطابع من باب الحرص على مستقبل البلد. وإنني شخصيا أؤمن بأن هذا شيء رائع حقا، وإنني أشكركم، الرئيس بريفال، وأشكر شعب هايتي، على إجراء هذه الانتخابات رغم أن مئات الآلاف من الناس يعيشون في الخيم أو تحت غطاء من التربولين المشمع، حيث التحقق من سكنى الناس والتثبت من هويتهم يكاد يكون مستحيلا. يا للروعة.

في معظم الأيام أشعر بالامتنان للأمين العام على تكليفي بمهمة المبعوث الخاص لدى هايتي، رغم أنها انقلبت إلى مهمة حافلة بالتحديات المتزايدة في أعقاب الزلزال. وأشعر بالامتنان الشديد تجاه الرئيس بريفال على طلبه مني أن أشارك مع رئيس وزرائه، جان ماكس بلريف، في رئاسة لجنة التعمير. إنني سأفعل كل ما في وسعي إذا رغبت الحكومة الجديدة أن أواصل، لكن موقفي بشأن هذا الأمر كان دائما أن مستقبل هايتي يجب أن يقرره شعب هايتي.

أما بعد، اسمحوا لي أن أدلي ببضع ملاحظات حول المسائل التي جلبت بنا اليوم إلى هذه القاعة.

كنا نحرز تقدما طيبا في ميدان التنمية بعد أن طلب الأمين العام مني أن أعمل في هايتي، قبل الزلزال. واسمحوا لي أن أذكّر المجلس بأن سلسلة من الأعاصير كانت قد وقعت، قبل الزلزال، وأطاحت بـ ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهايتي، واستلزمت مشاركة الأمم المتحدة هناك

وبعثة هايتي قبل الزلزال. لقد كان الزلزال نكسة مفجعة للحياة اليومية وللتنمية، ولكنها أتاحت أيضا فرصا جديدة.

في غضون أقل من ثمانية أشهر اتخذت لجنة التعمير، التي أسسها رئيس الجمهورية والبرلمان، عددا من الخطوات الهامة. أولا، تعتبر هذه اللجنة، بالنسبة إلى أعضاء مجلس الأمن الذين لم يتابعوا أعمالها، هيئة فريدة حقا، لأنها الهيئة الوحيدة، بحسب خبرتي، التي يمثل نصف أعضائها جميع العناصر الرئيسية من مجتمع هايتي، بما في ذلك الحكومات المحلية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والقطاع القانوني، بينما يمثل نصف اللجنة الآخر المجتمع الدولي – كبار المانحين الوطنيين والمانحين المتعددي الجنسيات.

وتسعى اللجنة إلى الموافقة على جميع المشاريع الكبرى التي تشكل جزءا من التعمير، بما في ذلك، المشاريع التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية، طوعا، في هايتي. في الماضي لم تكن قد بُذلت أي محاولة لتنسيق أعمال حكومة هايتي مع أعمال المانحين ومجتمع المنظمات غير الحكومية. وقد وافقنا على ٨٧ مشروعا ستساعد، عندما تكتمل، مليونين من أبناء شعب هايتي.

القصد هو التركيز على خطة تنمية حكومة هايتي ذاتها والتيقن من أن جميع المشاريع التي نوافق عليها تتسق مع تلك الخطة، ثم التحلي بالشفافية عن طريق موقع على الإنترنت يبين المشاريع التي حظيت بالموافقة، وجهة تمويلها، ومن حصل على الأموال، وأين وصل تنفيذ المشروع، ثم تقييم الأداء من قبل مجلس مراجعين. وهذه العملية مصممة، أساسا، وفقا للنموذج الذي اتبعته وكالة التأهيل والتعمير في إندونيسيا بعد سونامي جنوب آسيا. ولما كان عبء العمل المترتب عن الزلزال على قدرة حكومة هايتي أكبر بكثير، فإنني أعتقد أن حكومة هايتي، رغم كل إحباطاتها، أنجزت المهمة جيدا.

لجنة التعمير لا سلطة لديها على تنفيذ المشاريع، وإنما الموافقة عليها فقط. وثمة عدد من المسائل الهامة التي تركت، بصورة ملائمة، لحكومة هايتي، منها على سبيل المثال كيفية حسم مسائل الأرض، التي تطرق إليها الأمين العام، والتي تعتبر ضرورية لتشييد المباني السكنية الكبيرة خارج المناطق التي خربها الزلزال.

والمسائل الأخرى تشمل: كيف ستكون الهياكل الاقتصادية الأساسية؟ وما نوع قطاع الطاقة الذي سيكون لديهم، وما نوع قطاع التعليم الذي سيكون لديهم، وما نوع القطاع الصحي الذي سيكون لديهم، وما هي مجموعة الموانئ والمطارات المتنوعة التي ستكون لديهم؟ وتوجد بعض المسائل الأخرى التي أعتقد أنها هامة جدا، على سبيل المثال، منح الجنسية المزدوجة للهايتيين في الشتات، التي أؤمن بأنها ستزيد زيادة مذهلة مستوى الاستثمار والتشارك في هايتي – وهو ما أيده الرئيس بريفال، ولكنها تتطلب عملية دستورية خاصة وطويلة في الواقع.

لقد عملتُ في هذا المضمار من خلال مكتب المبعوث الخاص ومن خلال موارد الموظفين التابعين لصندوقي، ومن خلال الصندوق الذي أسسته بناء على طلب من الرئيس أوباما مع رئيس الجمهورية السابق بوش. لقد أرسينا أسس بدايات، بموافقة حكومة هايتي، لعملية رهن عقاري لم يشهد الهايتيون لها مثيلا، ولعملية منهجية للقروض الصغيرة المقدمة لأصحاب الأعمال. وبالتالي فإن هدفي وهدف الرئيس بوش هو كفالة نجاح العملية ثم تسليمها لشعب هايتي – لمصرف أو أي جهة يقرر الهايتيون تسليمها لها بعد مدة سنتين.

ويوجد لدينا، بواسطة ”المبادرة العالمية“ (Global Initiative) فريق للأعمال التجارية يترأسه دنيس أوبراين، رئيس شركة ديجيسيل، الذي مول مؤخرا أعمال

ترميم وإعادة تأهيل سوق الحديد الرائعة في هايتي. فقد تم تأهيل تلك السوق إلى ما كانت عليه في عام ١٨٩١، ويوجد الآن ما يقرب من ١٠٠ فرد يعملون ويكسبون الرزق هناك يوميا بفضل دعم الحكومة. ربما يعتقد البعض أن هذه أشياء رمزية، لكنها مهمة جدا في رمزيتها. وإذا رأيتم السوق، فسترون أنها على النقيض تماما من مصاعب الفقر المدقع التي يواجهها الشعب.

ونعمل أيضا مع شركاء في الصحة ومع وزارة الصحة لمساعدة هايتي على إعادة بناء نظامها الصحي. وأود أن أقول للحاضرين جميعا إن هايتي قد قطعت، دون إغفال وباء الكوليرا، الشوط الأطول نحو بناء نظام صحي مستدام مما قطعته في مواجهة التحديات الأخرى، ونحو إضفاء الطابع العصري على النظام التعليمي وضمان شموليته، ونحو نظام الطاقة، والاضطلاع بالأشياء الأخرى التي يتعين الاضطلاع بها.

السيد الرئيس، أردتم التكلم عن حفظ السلام اليوم. ذلك الموضوع ليس من اختصاصي. ولكنني أود أن أقول إن بعثة هايتي اضطلعت بمهمتها على نحو رائع، تحت قيادة البرازيل وبدعم من الأرجنتين وبلدان أخرى كثيرة جدا. لقد كانوا رائعين في عملهم. وأنا أتفق معكم، سيدي، في أنه لا سلام على المدى الطويل بدون تنمية. وأترك للآخرين أن يقرروا كيفية توزيع المسؤوليات، ولكن سأقول هذا للسيد موليه وكل الذين يعملون هناك على أساس يومي: أعتقد أنهم قاموا بأمور مشهودة للمساعدة في التعامل مع حالة الطوارئ.

وأود أن أقدم بعض التوصيات الموجزة ثم أفسح المجال للمتكلمين الآخرين.

عندما يتم تنصيب رئيس جديد وتتولى إدارة جديدة المسؤولية عن إعادة الإعمار هذه، أعتقد أنه سيكون مهماً أكثر من أي وقت مضى أن نواصل التنسيق الذي أقره الرئيس بريفال بين حكومة هايتي والمانحين والمنظمات غير الحكومية، وبصورة متزايدة، مع الكثيرين الذين سيكون لديهم عقود لبناء المساكن. ومن الأهمية بمكان أن يتم كل ذلك بشكل يعزز القدرة الطويلة الأجل لحكومة هايتي، ويتصف بالشفافية التي حددتها اللجنة، كيما يشعر المانحون بثقة حقيقية ويرى شعب هايتي المساكن تبنى، ويجري توظيف الهايتيين وإشراك المؤسسات الهايتية في الأعمال.

هذه فرصة هائلة لإعادة بناء اقتصاد هايتي حتى ونحن ننقل الأهالي خارج الخيام. ولكنني أعتقد أن من الأهمية أن نفعل ذلك بشكل يعزز قدرة حكومة هايتي وثقة الشعب في العملية.

وهذا يعني أننا سنحتاج أيضاً إلى مزيد من التمويل. وكما قلت، أقرت اللجنة ٨٧ مشروعاً، تقدر قيمتها بـ ٣,٢٦ بليون دولار. وإنصافاً للمانحين، فإن هدفنا دائماً أن تكون اللجنة سابقة للمانحين، وإلا، سنخفق. لن يمكننا التنسيق، ولن يمكننا أن نوفر أي اتجاه للمانحين، ولن يمكننا أن نلاحق الخطة الاقتصادية الهايتية إن لم نفعل ذلك. وأنا لا أنتقد إقرارنا مبالغ أكثر مما توفر لنا– هذا ما يفترض أن نفعله. ومن جهة أخرى، ما أن يحدث ذلك، فإننا نحتاج إلى التمويل.

وينبغي أن تكون أمام المشاركين صفحة هنا من مكتب المبعوث الخاص تفيد أن ٣٧,٢ في المائة من الأموال المتعهد بها قبل أكثر من عام مضى هنا في نيويورك قد صرفت بالفعل. والآن، بعد أن أجري هذا الانتخاب وقبل المجتمع الدولي بنتائجه وتحقق منها وشارك في الإشراف عليها، أعتقد أن من المهم أن يصرف المانحون مزيداً من الأموال. وأعتقد أن ذلك سيقطع شوطاً طويلاً صوب التعجيل بإعادة الإعمار وإنجاز تحسينات أخرى.

والهايتيون لديهم خطة تعليمية لأول مرة تلحق جميع أطفالهم بالمدارس وتوفر لهم وجبة تغذية. في الماضي، لم يكن يلتحق بالمدارس سوى نصف عدد الأطفال. كثير من الحاضرين هنا اليوم، وكثير من أعضاء الأمم المتحدة تكلموا معي عبر السنين بشأن ما يسمى بنظام restavec، الذي يباع من خلاله أطفال هايتيون للعمل لحساب أسر أخرى، لكي يتسنى للأسر الفقيرة إلحاق بقية أطفالها بالمدارس وإطعامهم. فإذا جرى تنفيذ وتمويل هذا البرنامج التعليمي، الذي أوصت به الحكومة الهايتية، سيزول هذا النظام بنسبة ٩٠ في المائة في غضون أسابيع. ولهذا، علينا أن نبدأ في ذلك.

هناك أمور أخرى، مثل الإسكان الذي يشغل الجميع. فالإسكان يستغرق وقتاً أطول من أي شيء آخر دائماً، إلا أن الحكومة الهايتية أقرت عملية تشمل معرضاً للإسكان. وقد عقدنا بالفعل اجتماعاً موسعاً حول الإسكان في هايتي وسيقام معرض في غضون أسابيع قليلة. ستعرض بيوت فعلية، مع إيلاء الأولوية لمقاومة الزلازل والأعاصير – وتلك هي أول مرة توضع فيها مدونة للبناء؛ مع ضمان كفاءة استخدام الطاقة، وتوفير المرافق الصحية، والنظر في بدائل للشبكات المركزية تكون أكثر فعالية من حيث التكلفة، وتحقيق أقصى استفادة من المواد التي يعاد تدويرها، بما في ذلك الأنقاض التي يجري طحنها في منطقة بعد أخرى في بورت – أو – برينس باستخدام كسارات الصخور.

سوف يتحقق كل ذلك. وبعد انتهاء المعرض وتقديم المقاولين لعروضهم وفقاً للمعايير التي حددتها اللجنة وحكومة هايتي، سيكون من الأهمية بمكان أن ننطلق. يمكننا أن ننقل مئات الآلاف من السكان خارج تلك الخيام بسرعة ما أن ينتهي المعرض ويحصل المقاولون المتقدمون بعروضهم على الموافقة النهائية. لذلك، أحث على أن يتم ذلك.

ثانياً، أود أن أحث المانحين، بقدر الإمكان، على الاتساق مع سياساتهم، لا أن يخصصوا المساهمات التي يقدمونها لصندوق التعمير، بل أن يسمحوا للحكومة الهايتية بأن تنفق تلك الأموال في دعم الأهداف المحددة، بالتنسيق مع لجنة التعمير، التي تضم كل المانحين الرئيسيين، كما ذكرت آنفاً.

وعلى سبيل المثال، فإن إدارة الأنقاض ليست بالموضوع الجذاب بصفة خاصة، ولعل هذه أول مرة يناقش مجلس الأمن هذا الموضوع. ولكن، إذا قضيتم وقتاً ما في بورت – أو – برينس، ستدركون أنه لا يمكن عودة الحياة الطبيعية إلى البلد ما لم تطحن كل تلك الأنقاض التي تخلفت ويتم استخدامها في الموقع، كقاعدة لإعادة بناء الشوارع أو أساس لإعادة بناء البيوت، أو استخدامها كمواد بناء أعيد تدويرها، أو نقلها بعيداً. لا يمكن أن نبني المدارس، أو أن ننظم الطاقة أو أن نحدد الطريقة الأنجع من حيث التكلفة لإنشاء مرافق صحية جيدة حتى لا يتفشى وباء الكوليرا مرة أخرى، ما لم يتم إزاحة هذه الأنقاض من الطريق. وكما قال الأمين العام، تم رفع مليوني متر مكعب، لكن بقي ما هو أكثر، ويمكننا تدميره بأسرع مما يتصور أحد واستخدامه في عملية إعادة الإعمار، ولكن لا بد أن تكون لدينا الآليات لذلك. وهذا يوفر عملاً لأبناء هايتي أيضاً، فهم يجلبون الأنقاض إلى كسارات الحجارة، ونحاول أن نفعل ذلك على أساس منطقة بعد أخرى.

ثالثاً، ومع أن معظم المنظمات غير الحكومية الكبيرة تسجل مشاريعها لدى اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي، فإنني أرجو مرة أخرى أن تفعل جميع المنظمات ذلك. إن اشتراك المنظمات غير الحكومية في هايتي عمل مشهود، وهو نعمة بطرق كثيرة، ولكنه يكون نقمة أحياناً، لأن الرئيس لم يتوفر لديه أبداً سجل شامل بجميع أنشطة هذه المنظمات في هايتي.

والشيء العظيم الذي حدث بعد التسونامي في إندونيسيا أنها كانت المرة الأولى على الإطلاق التي تجيء فيها المنظمات غير الحكومية وتقول ”حسناً، نريد أن نقدم المساعدة هنا، ولكن نريدها متسقة مع خطة الحكومة“. لذلك، أعتقد أن من الأهمية أن هذه اللجنة تحاول أن تترك الحكومة الهايتية وقد توفرت لديها القدرة، بعد أن نغادر جميعا، على مواصلة تنسيق أنشطة المنظمات غير الحكومية، وقد أصبحت لديها قدرتها الخاصة على إدارة شؤون البلد وتطبيق نظام للشفافية يتوقع العالم برمته ألا يكون كافياً فحسب، بل جيداً.

أخيراً، أود أن أقول ما يلي. أعتقد أنه سوف يتعين على المانحين والحكومة والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة مواصلة العمل معاً. وأظن أننا ما زلنا لا نعرف بالضبط كيف سنحل كل هذه المشاكل. ولكن، إذا نظرتم إلى ما تحقق من تقدم – المستشفيات التي تقام، والشبكات الصحية التي تبنى، والخطة التعليمية التي اعتمدتها الحكومة، والخيارات المتاحة أمام هايتي بالفعل لتكون قدوة في الكاريبي بوجود شبكة مختلطة للطاقة تحقق الاكتفاء الذاتي، بدرجة كبيرة، وتكون أقل تكلفة، فإنني على يقين من أن كل هذه أمور هامة حقاً. وقد يُدهِش أعضاء مجلس الأمن أن أسعار الكهرباء في منطقة الكاريبي ككل هي الأعلى من نوعها في العالم، لأنه ليس لديها طاقة محلية المصدر. فمعظم جزر الكاريبي، بما فيها بورتوريكو، وهي جزء من الولايات المتحدة، حيث كنت أعمل، وأنغيلا، حيث كنت أساعد الناس، وغيرها، يمكن أن تحقق جميعها اكتفاء ذاتياً في الطاقة. وهايتي يمكن أن تكون لها الريادة. فلديها الشمس والرياح، ولديها القدرة على استخدام الكتلة الإحيائية، لديها كل هذه الأشياء التي يمكن استخدامها.

أرجو منكم جميعا التفكير في هذا. أنكم هنا إذا ما أيدتم الخطة لا تساعدون هايتي فحسب، فلربما تساعدون البلدان النامية في العالم على أن تتصور بطريقة مختلفة بالكامل بناء اقتصادات مستدامة. ويمكن أن تكون تلك ذات أهمية لأفريقيا. ويمكن أن تكون ذات أهمية لجنوب شرقي آسيا. ويمكن أن تكون ذات أهمية لجميع المناطق. ومن المهم حقا أن نقوم بذلك بطريقة تمكن المجتمعات المحلية والحكومة الوطنية على السواء.

وكما قلت، أعتقد أننا نقوم بعمل جيد في مجال الرعاية الصحية. ولديهم حقا خطة تعليمية جيدة، ولكنها غير ممولة. أنهم يفعلون أفضل بكثير من ناحية الاقتصاد. فقد أعلن الرئيس بريفال مؤخرا مع الولايات المتحدة وشركة كورية عن أكبر استثمار في تاريخ هايتي، وهو استثمار تمثل في إنشاء أول مصنع للنسيج على الإطلاق في هايتي.

أعتقد أن بوسعنا أن نفعل أفضل في مجال السياحة وأمور أخرى، ولكن كانت هناك بداية طيبة. وما من شيء من هذا سيتحقق ما لم نتخلص من الركام ونبدأ بتشييد المنازل والتخلص من الخيام. وهذا سيفعل الكثير من أجل تمكين الناس وحملهم على الاعتقاد بأن كل هذا حقيقي أكثر من أي شيء آخر.

مرة أخرى، أقول أن نقل السلطة بصورة ديمقراطية بالنسبة لأي إنسان يفهم تاريخ هايتي حالة تدعو إلى الاحتفال. وكما نرى جميعا في كوت ديفوار فإن الناس الذين يغادرون حاليا ربما يستحقون التقدير أكثر من الناس الوافدين.

أعتقد أن هذه اللجنة لن تكون فعالة إلا إذا توفر لها التمويل. وإن كانت لديكم أي اقتراحات عن الكيفية التي يمكننا بها أن نحسن عملنا، فيسرني معرفتها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر فخامة السيد كلينتون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة لفخامة السيد رينيه غارسيا بريفال، رئيس هايتي.

الرئيس رينيه غارسيا بريفال (تكلم بالفرنسية): أقدم خالص شكري للمجلس على إعطائي الفرصة للكلام للمرة الأخيرة أمام الأمم المتحدة بوصفي رئيسا لهايتي، خاصة لكون هذه الجلسة مكرسة بالتحديد للحالة في بلدي.

إن الحياة السياسية في هايتي طيلة فترة الـ ٢٥ سنة الماضية التي عقبت رحيل دكتاتورية دوفيليه، ما انفك يشوبها الكثير من عدم الاستقرار، إذ يحزني أن ألاحظ أنه طوال فترة ربع قرن أنني الرئيس الوحيد الذي أنهى فترتي رئاسة دستورية أولى وثانية، والرئيس الوحيد طيلة ٢٥ سنة الذي لم يُسجن أو يُنفى.

بدأت الفترة الأولى من رئاستي في عام ١٩٩٦ مع وجود بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي. في عام ٢٠٠٠، صاحبها استتباب واضح للأمن والاستقرار بعدما تركت قوات الأمم المتحدة هايتي. اعتقد أن هذه الأحداث تؤهلني لأن أقدم مساهمة متواضعة في مناقشة اليوم فيما يتعلق بأبناء وطني وبالأمم المتحدة، حيث من دواعي سروري مرة أخرى أن أشكر المجلس على المساعدة التي قدمها إلى هايتي خلال الأوقات العصيبة في الماضي والحاضر.

أود أن أقول لأبناء وطني الذين يعانون من ألم مشروع جراء وجود جنود أجانب على ترابنا، أن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة كانت ضرورية في كل مرة نظرا لعدم الاستقرار الذي تسبب به المواطنون أنفسهم. فالتدخلات الأجنبية على تراب وطني سبقها دائما، على سبيل المثال في عام ١٩٩٣، انقلاب عسكري، أو كما حدث في عام ٢٠٠٤، سبقها قتال داخلي أدى إلى تلاشي العملية الديمقراطية والإطاحة بالرئيس المنتخب بصورة دستورية.

ومن هنا، أهيب بقادة المستقبل التنفيذيين والتشريعيين في هايتي أن يفرغوا من الانتخابات الأخيرة لكي يحكموا بروح يسودها السلام والانفتاح والشمول والحوار واحترام الحق في إقامة الجمعيات والتعبير.

أهيب بالمعارضة أن تتخذ موقفا إيجابيا يتمثل بالتعاون، حتى في دورها الناقد للحكومة.

أهيب بمنظمات المجتمع المدني في هايتي وبخاصة الصحافة لدينا للعمل على استخدام هذه الحرية على نحو أفضل، فقد كلفت ثمنا باهظا، على الرغم من عدم إتقان ذلك بالكامل.

اسمحوا لي في إطار هذا المنتدى أن أعيد ذكرى الصحافي الشجاع السيد جان دومينيك الذي أغتيل في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بطريقة جبانة. فبعد مرور ١١ عاما على ذلك، لا نزال ننتظر نتيجة التحقيق القضائي في هذه الجريمة.

وأخيرا، أود أن أقول للشعب أن الاستقرار يتطلب أيضا فهما واقعيا للتحديات الخطيرة التي يتعين على الحكومة الجديدة التصدي لها، وخاصة في أعقاب كارثة ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠ وهنا في مقر الأمم المتحدة، وعد المجتمع الدولي بتقديم موارد كبيرة لإعادة إعمار هايتي. إن اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي التي أشار إليها الرئيس كلينتون أحرزت تقدما. لذا أناشد المانحين الإسراع في الدفع، فعلى الرغم من الشجاعة والصبر اللذين تحلى بهما شعب هايتي، للصبر حدود.

أقترح على منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، التأمل في فعالية التدخلات التي أدت إلى ١١ عاما تقريبا من الوجود العسكري حيث لا توجد حرب جديرة بالقتال. ومنذ عام ١٩٩٣، ما انفكت هايتي تشهد على

التعاقب بعثة الأمم المتحدة في هايتي، بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة للشرطة المدنية في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة المشتركة مع منظمة الدول الأمريكية لتقديم الدعم المدني الدولي في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وباستثناء بعثة الأمم المتحدة المشتركة مع منظمة الدول الأمريكية لتقديم الدعم الدولي في هايتي، المنشأة في عام ١٩٩٣ عملا بقرار الجمعية العامة ٢٠/٤٧ باء والتي أنيطت بها ولاية احترام حقوق الإنسان وتعزيزها، فإن جميع البعثات الأخرى أنشأها مجلس الأمن بهدف حفظ السلام.

ولئن كان من الصحيح أن أول بعثة حفظ السلام في عام ١٩٩٣ جازفت بصدام مع القوات المسلحة الهايتية التي قامت بانقلاب دموي في عام ١٩٩١، فقد اضطُرت مرة أخرى في عام ٢٠٠٤ إلى مواجهة مجموعات منظمة ومسلحة تسليحا شديدا، ومن ثم بررت تلك الإمكانية وجودا عسكريا كبيرا. ولكن بعد زوال الخطر والمواجهة العنيفة، لم تتكيف عمليات حفظ السلام بسرعة مع الحالة الجديدة.

وإن عدم الاستقرار في هايتي مردّه أساساً، مثلما أكّد الرئيس سانتوس كالديرون، إلى التخلّف الإنمائي – بعبارة أخرى عدم تفعيل الحقوق الاجتماعية – الاقتصادية الأوليّة. وكان ينبغي للدبابات والمصفحات والجنود أن يفسحوا المجال أمام الجرافات والمهندسين، وأمام المزيد من مدرّبي وخبراء الشرطة بغية دعم النظامين القضائي والجنائي.

وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٦، أثناء حفل قسمي اليمين الدستورية، أكدت على تلك الحاجة، إنما للأسف ذهبت كلماتي أدراج الرياح. وآمل أن نتمكن بعد ١١ سنة من استخلاص النتائج التي يمكن أن تساعد على تعزيز الاستقرار في هايتي بالطريقة التي أشرت إليها للتو.

ومن الواضح أن إعادة توجيه بعثات حفظ السلام لا تستبعد عمل المؤسسات المتخصصة الأخرى، مثل البنك الدولي، أو صناديق وبرامج الأمم المتحدة، من قبيل منظمة الصحة العالمية، واليونسكو، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الغذاء العالمي، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وما إلى ذلك. واسمحوا لي أن أكرر القول إن الردع العسكري ليس سوى جانب واحد من السعي لتحقيق الاستقرار، وينبغي ألاّ يُعتبر خطأً أنه يحل محل كامل الجوانب الأخرى. ولن يمكن تحقيق الاستقرار إلاّ على أيدي الهايتيين أنفسهم، مع تضامن المجتمع الدولي، بطبيعة الحال، الذي يمكنه أن يساعدهم في بناء المؤسسات الضرورية لسيادة القانون.

ولا يزال ثمة مصدر آخر لعدم الاستقرار السياسي في هايتي هو مشكلة الاتجار بالمخدرات. هايتي لا تنتج ولا تستهلك المخدرات. ولكن طالما أن الطلب على المخدرات قائم في الدول الشمالية، فإن المنتجين والتجار سيواصلون استخدام البلدان الضعيفة لتصنيعها وعبورها، وسوف يفعلون كل ما في وسعهم لزيادة إضعاف تلك البلدان عن طريق تعزيز الفساد وعدم الاستقرار والعنف. وبالتالي، إن هايتي ضحية البلدان التي تستهلك المخدرات، وكذلك البلدان المنتجة وبلدان العبور الأخرى. وينبغي بالتالي أن تعتمد الدول المستهلكة سياسة لخفض الطلب، بالتزامن مع مكافحة الاتجار بالمخدرات أو حتى قبل ذلك، سواء في هايتي أو في بلدان الإنتاج والعبور.

وعدم وجود الطلب يعني عدم الإنتاج والعرض. ولقد حان الوقت بغية التصدي عالمياً لمشكلة المخدرات، وبغية ألاّ تعمل تقارير المخدرات على مجرد وصم البلدان المنتجة وبلدان العبور التي تقع ضحية هذا الطلب. ولا يسعني أن أقول كم مرة ناشدت سلطات الولايات المتحدة، وخاصة إدارة مكافحة المخدرات، من أجل تعزيز التعاون في مكافحة

الاتجار بالمخدرات. وفي هذا الصدد، أؤيد بقوة قرار مجلس الأمن ١٨٩٢ (٢٠٠٩) الذي يدعو، في الفقرة ١١، ”الدول الأعضاء، بما في ذلك الدول المجاورة ودول المنطقة، إلى تعزيز عملها مع حكومة هايتي“ لمواجهة الاتجار غير المشروع عبر الحدود، ليس بالمخدرات فحسب، ولكن بالأسلحة أيضاً.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن نفسية هايتي تأثرت تأثراً هائلاً بالعدد الضخم من الجرائم المرتكبة ضد أفراد شعبنا الذي عانى خلال السنوات الـ ٥٠ الماضية من دون إعمال العدالة، منذ قيام دكتاتورية دوفالييه وحتى اليوم. فما زال الإفلات من العقاب لا يطاق، ويظل يشكل عقبة أمام السعي لإحلال السلام الاجتماعي. وما من شك في أن العدالة يجب أن تأخذ مجراها، ومن الملحّ أن تعمل دولة هايتي على تعزيز النظام القضائي بحيث تستطيع السلطة المستقلة إنجاز مهمتها الدستورية. كما أنه من المهم للغاية أن يتم الكشف عن الحقيقة الكاملة. ولهذه الغاية، ينبغي تعبئة المجتمع المدني من خلال إنشاء، على ما اقترح، لجنة الذاكرة والحقيقة والعدالة، بإدارة منظمة مستقلة – المكتب الوطني لحماية المدنيين.

وأود أن أشكر الأمين العام على ما ذكره في تقريره المؤرخ ٢٤ آذار/مارس:

> ”ويقع على عاتق الإدارة القادمة أيضا أن تستفيد من إنجازات رئاسة بريفال، التي أنهت العنف السياسي الذي كانت ترعاه الدولة وأتاحت للهايتيين التمتع بحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير“ (S/2011/183، الفقرة ٨٢).

أمنيتي، في الواقع، أن يجري الحفاظ على المكاسب الديمقراطية، وأن يقوم شعب هايتي، الحاكم والمحكوم على حد سواء، مدعوماً من المجتمع الدولي، بمواجهة التحديات الهائلة لإعادة الإعمار وإعادة بناء بلدنا عقب الفقر المتوطن وخصوصاً بعد الكوارث الطبيعية التي ضربت بلدنا بقوة شديدة في عام ٢٠١٠.

وأشكر السيد موليه كثيراً وأهنئه على العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تحت قيادته.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر فخامة الرئيس بريفال على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد سيمويس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة حكومة كولومبيا على مبادرتها في الوقت المناسب إلى عقد مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن بشأن الحالة في هايتي. وإنه لشرف المشاركة في هذه الجلسة، برئاسة فخامة الرئيس خوان مانويل سانتوس كالديرون.

كما أنه من دواعي السرور أن نرى هنا ممثلين رفيعي المستوى من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فضلاً عن ممثلين من جهات مختلفة من العالم بذلوا قصارى جهدهم لدعم كفاح هايتي من أجل مستقبل أفضل. واسمحوا لي أن أنوّه خاصة بوجود الرئيس رينيه بريفال، الذي يقود بلده خلال أوقات ذات أهمية تاريخية كبيرة، مع الالتزام الثابت بالديمقراطية.

(تكلم بالفرنسية)

إن ولايتيه بصفته الرئيس التنفيذي للدولة في هايتي أسهمتا في إنشاء توازن سياسي مركزي في ذلك البلد، الأمر الذي سمح للنظام بإزالة الاستقطاب.

لقد أبطل الرئيس بريفال آليات العنف في السياسة الهايتية وضمن حرية التعبير وحرية الصحافة. وبفضل ما قام به، ستشهد هايتي للمرة الأولى في تاريخها انتقال السلطة

سلمياً إلى مرشح المعارضة. وبوسعنا أن نأمل أن تكون هذه بداية النهاية لثقافة الفائز يأخذ كل شيء.

(تكلم بالإنكليزية)

إننا توحّدنا جميعا المهمة الكبيرة المتمثلة في المساهمة في الاستقرار والتنمية في هايتي. لقد التزمت البرازيل التزاما راسخا تجاه هايتي منذ البداية على ثلاثة مستويات مختلفة، هي المستوى المتعدد الأطراف والثنائي والإقليمي. فعلى المستوى المتعدد الأطراف، نحن فخورون، بوصفنا المساهم الرئيسي بقوات في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبوصفنا البلد المسؤول عن تولي قيادة العنصر العسكري، بالتفاعل المنسجم والبنّاء الذي تمكّن رجالنا ونساؤنا من العسكريين من إقامته مع السكان المحليين، وقد تسنى ذلك إلى حد كبير بفضل الجذور التاريخية والصلات الثقافية المشتركة فيما بيننا وبفضل الآثار الإيجابية التي يسعى حفظة السلام التابعون لنا إلى تركها وراءهم في البلد. وغالباً ما يشير الهايتيون إلى الجنود البرازيليين بقولهم ”بون باغي“، وهي عبارة بلغة الكريول تعني ”الناس الطيبون“. وترتّبت عن هذه العلاقة الوثيقة، التي أسهم في نشوئها تنفيذ المشاريع السريعة الأثر إسهاماً كبيراً، نتائج مهمة فيما يتعلق بتنفيذ ولاية البعثة والحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة.

وعلى المستوى الثنائي، قدمت البرازيل باستمرار لهايتي طرائق تعاون مختلفة في مجالات الزراعة والصحة والطاقة وإنشاء الوظائف وبناء المؤسسات فضلاً عن مجالات أخرى. ومؤخرا في شباط/فبراير الماضي، أتيحت للسفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا، وزير الخارجية البرازيلي، فرصة زيارة هايتي حيث نقل شخصيا إلى السلطات الهايتية استعداد حكومة الرئيسة ديلما روسيف لتجديد التزامنا على جميع تلك الجبهات.

وعلى المستوى الإقليمي، ظل اتحاد دول أمريكا الجنوبية ينفذ برنامجاً للتعاون مع هايتي وافق عليه رؤساء الدول والحكومات في منطقتنا عام ٢٠١٠. وتمت الموافقة على التعهد بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لدعم تنفيذه، بالإضافة إلى مكتب اتحاد دول أمريكا الجنوبية الذي أنشئ حديثا في بورت – أو – برنس. وتمشيا مع الالتزام تجاه هايتي الذي أعرب عنه هنا اليوم فخامة الرئيس سانتوس كالديرون، تحدو البرازيل الثقة في أن الأمينة العامة لاتحاد دول أمريكا الجنوبية، الكولومبية ماريا ايما ميخيا، ستساعدنا على دفع جدول أعمال التعاون مع هايتي إلى الأمام.

وتعتقد البرازيل أن المشاركة الفعالة من جانب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في هايتي لا تعبر فحسب عن التضامن مع دولة شقيقة، وإنما هي أيضا رسالة قوية تعبر عن رغبة مجتمعاتنا في الارتقاء إلى مستوى مسؤولياتها الدولية وقدرتها على تحقيق ذلك. وفي ذلك السياق، اسمحوا لي بأن أعرب عن امتنان البرازيل للممثل الخاص للأمين العام لهايتي، السفير ادمون موليت ممثل غواتيمالا. لقد مكنته معرفته الواسعة وفهمه لخصائص الشقيقة هايتي واحتياجاتها المحددة من تقديم مساهمة بالغة الأهمية للبلد. وينبغي أن نذكر أيضا في هذا المنعطف أن منظمة الدول الأمريكية قد اضطلعت بدور حاسم وفعال في دعم العملية الانتخابية التي باتت على وشك الانتهاء. ونود أن نثني على العمل الفعال الذي قام به السيد كولن غراندرسون في تقديم الدعم للسلطات الهايتية في العملية الانتخابية.

وتجري هذه المناقشة المفتوحة في أعقاب الإعلان عن النتائج المؤقتة للانتخابات في هايتي. وعلى الرغم من الصعوبات العديدة، فقد انتصرت العزيمة الديمقراطية لشعب هايتي. ونتطلع إلى إنجاز العملية الانتخابية بنجاح، الأمر الذي سوف يؤدي إلى تعزيز المؤسسات وإلى حكم أكثر شمولا. وفي ظل وجود حكومة جديدة في هايتي، سوف تتهيأ

الظروف لكي تمضي جهود إعادة الإعمار قدما، وذلك تمشيا مع الاحتياجات الملحّة لشعب هايتي. ونحن على ثقة من أننا سنتمكن، بصدور النتائج النهائية للعملية الانتخابية ونقل السلطة للحكومة الجديدة، من تركيز جهودنا على مهام إعادة الإعمار التي من شأنها أن تمهد الطريق للتنمية في هايتي في بيئة من السلام المستدام والاستقرار السياسي.

صحيح أن تقدما كبيراً قد أُحرِز حتى الآن. وقد أقيمت الهياكل الرئيسية ويجري تقديم المساعدة التقنية. لكن هناك تحديات كبيرة لا يزال يتعين التصدي لها. ومن هذه التحديات الحاجة إلى المزيد من المعونات المالية من المجتمع الدولي. ولا تمثل الموارد المدفوعة حتى الآن سوى نحو ٣٠ في المائة من التعهدات التي قُطِعت للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وتحث البرازيل الجهات المانحة على مضاعفة جهودها. إننا بحاجة إلى الوسائل المالية اللازمة للقيام بما يلزم القيام به لتعزيز إعادة الإعمار والتنمية في هايتي. وندعو إلى أن تُوجَّه الموارد في المقام الأول عن طريق حكومة هايتي، التي تمثل ملكيتها لعملية إعادة الإعمار جوهر المسألة.

وهذه فرصة ملائمة بشكل خاص ليؤكد مجلس الأمن مجدداً التزامه تجاه هايتي. وينبغي لهذا الالتزام، الذي جرى التأكيد عليه في المناقشة التي حظيت البرازيل بشرف رئاستها في شباط/فبراير الماضي (انظر S/PV.6479)، أن يأخذ في الاعتبار الترابط بين السلام والأمن والتنمية. وهذا هو السبب الذي جعل البرازيل وغيرها تدعو، منذ البداية، إلى نهج متعدد التخصصات بحق للبعثة، يتضمن إجراءات موازية تهدف إلى تعزيز الأمن والمصالحة والتنمية.

للاستقرار والأمن أهمية قصوى في جذب الاستثمارات ودعم النمو. وتعتبر سيادة القانون، والتقدم الاجتماعي والاقتصادي من العناصر التي يعزز بعضها بعضا في عملنا في هايتي. ولكي تتمكن هايتي من جذب الاستثمارات وخلق فرص العمل التي تمس الحاجة إليها، يجب أن تكون قادرة على توفير الطاقة النظيفة والمفضية إلى تحقيق التنمية المستدامة، كما أشار إلى ذلك المبعوث الخاص كلينتون هنا اليوم.

وفي ذلك السياق، تعتبر البرازيل إنشاء المحطة الكهرومائية 4C في مقاطعة أرتيبونيت عنصراً رئيسياً في تهيئة حلقة حميدة من الاستقرار والازدهار في هايتي. فالمشروع الأساسي الذي نفذه الجيش البرازيلي، وتبلغ تكلفته ٥ ملايين دولار، بات جاهزاً الآن. وقد وافقت اللجنة المؤقتة لإعادة الإعمار بالفعل على المشروع الكامل، وأوصت بأن يتلقى تمويلاً مقداره ٤٠ مليون دولار من صندوق إعادة إعمار هايتي. ونشجع المزيد من الجهات الراعية على الانضمام إلينا في هذا المسعى.

ويعتمد تعزيز نوع النهج المتعدد التخصصات المطلوب على قدرتنا على تحقيق تنسيق أفضل على جميع المستويات. وفي ذلك الصدد، أرجو أن تسمحوا لي بالتنويه بالآفاق الإيجابية النابعة من الجهود المشتركة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة واللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي. إن تعزيز التعاون بين هاتين الهيئتين سيعود بمنافع كبيرة على هايتي. وسنستمر في دعم عمل اللجنة المؤقتة وصولاً إلى هدفها المتمثل في التحول إلى وكالة إنمائية وطنية.

هذا هو الوقت المناسب لكي يبعث المجتمع الدولي برسالة ثقة في جميع الهايتيين. وهذا هو الوقت المناسب بالنسبة لنا لكي نؤكد مجدداً استعدادنا لتقديم الدعم المستمر لهايتي، بما في ذلك من خلال بعثة الأمم المتحدة، ودائماً وفق الأولويات نفسها التي وضعتها حكومة البلد المنتخبة ديمقراطيا.

(تكلم بالفرنسية)

في الختام، أود أن أعرب عن إعجابي بشعب هايتي، لشجاعته، ولما أبداه من كرامة في مواجهة هذه المحنة.

وتستطيع هايتي أن تعوّل دائما على تضامن البرازيل ودعمها. وأمامنا جميعاً فرصة تاريخية في عملية المصالحة الوطنية الحقيقية هذه، التي سوف تهيئ ظروفاً مستقرة لعملية إعادة إعمار عادلة ومستدامة للبلد. وعاشت هايتي!

السيد ليدينغتون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن شكر حكومة بلدي للأمين العام وللرئيس كلينتون وللرئيس بريفال على الإحاطات الإعلامية التي قدموها اليوم. وأود أيضا أن أضم صوتي إلى زميلي البرازيلي في الإعراب عن تقديرنا للأولوية التي تولونها أنتم شخصيا، سيدي الرئيس، وحكومة كولومبيا لمستقبل هايتي بتقديم موعد عقد هذه المناقشة في هذا الصباح.

ونحن نرحب بالمناقشة ليس بشأن تعزيز الديمقراطية في هايتي فحسب، ولكن بشأن دور حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة أيضا. وفي السياق الأخير، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تعازي الحكومة البريطانية للأمين العام بوفاة حفظة سلام وموظفين مدنيين تابعين للأمم المتحدة في الأيام الأخيرة في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار. والمصير الذي لاقوه يمثل تذكرة هامة وواقعية لنا بالمخاطر التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة أسبوعيا في جميع أنحاء العالم، وهم يؤدون عملهم بالنيابة عنّا جميعا.

ترحب المملكة المتحدة بالنتائج الأولية للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في هايتي ومما يثلج صدورنا التقييم الإيجابي الأولي الصادر عن البعثة المشتركة لمراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية. ونتطلع إلى إعلان النتائج النهائية في ١٦ نيسان/أبريل ونحث السلطات على الوفاء بذلك الموعد النهائي. وبينما تدخل هايتي المرحلة النهائية في هذه العملية الانتخابية، نهيب بجميع الأحزاب وبالمرشحين كافة أن يواصلوا إظهار التزامهم بالديمقراطية وسيادة القانون.

ونعتقد أنه ينبغي للرئيس المنتخب حديثا أن يمضي قدما، ي بالشراكة مع البرلمان الجديد، في تنفيذ جدول أعمال لإعادة بناء القدرات الإدارية لحكومة هايتي ولتوفير الأساس اللازم للاستثمارات الدولية ولإيجاد وظائف. ونريد أن تعطي السلطات الجديدة في هايتي الأولوية القصوى للالتزام المستمر بالشمول والمساءلة والحياد وأن تظهر استعدادها للعمل بشكل بناء مع المجتمع الدولي.

إن الحالة الإنسانية تتحسن، لكن هايتي ما زالت تواجه تحديدات خطيرة جدا في تلبية الاحتياجات الأساسية، ولا سيما المأوى الدائم والمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، حسبما أبلغنا الرئيس كلينتون في هذا الصباح، وكذلك مكافحة الكوليرا. وسيتعين على رئيس هايتي الجديد أن يظهر قيادة قوية من أجل التصدي لتلك التحديات.

وما زال نقص قدرات الشرطة الوطنية الهايتية يؤثر بشكل يثير القلق على سلامة وأمن الهايتيين الضعفاء، بما في ذلك النساء والأطفال. ويجب على حكومة هايتي أن تصل إلى وضع لا تصبح فيه قوات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي الجهة الرئيسية القائمة على الأمن في هايتي. وينبغي للبعثة، من جانبها، مواصلة بذل قصارى جهدها لدعم بناء قدرات الشرطة المحلية. وبناء قدرات شرطة هايتي هو الحل المستدام الوحيد في الأجل الطويل، حيث أن بعثة الأمم المتحدة لا يمكن أن تبقى في هايتي إلى الأبد. ومن ثم، نتطلع إلى الخطة المقبلة لإصلاح الشرطة التي ستخطط مسار هذا العمل الأساسي لبناء القدرات خلال عام ٢٠١٢ وما بعده.

كما تعتقد حكومة بلدي أن من المهم جدا إيلاء مؤسسات الدولة في هايتي نفس الاهتمام والأولوية. ووجود

سلطة قضائية تؤدي وظيفتها بشكل كامل وغيرها من مؤسسات سيادة القانون بما لا يدع مجالا للإفلات من العقاب، مثلما ذكرنا الرئيس بريفال بوضوح، أمر ذو أهمية فائقة. وإعادة تأهيل نظام السجون في هايتي عنصر رئيسي آخر في عملية الإنعاش وقد وجه المانحون، بما فيهم المملكة المتحدة، جهودهم صوب إحراز تقدم قيم في هذا المجال الهام.

وما زلنا نشدد على أهمية الدور الذي يتعين أن يقوم به مجتمع المانحين الدولي في المساعدة على إعادة إنشاء مؤسسات هايتي وتنشيط اقتصادها. ونود أن نضم صوتنا إلى الدول الأخرى الأعضاء في الدعوة إلى الوفاء من دون تأخير بجميع التعهدات المالية غير المسددة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر، باسم الحكومة البريطانية، إلى الرئيس كلينتون وزملائه على عملهم في اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي. ونحث اللجنة على مضاعفة جهودها لتحقيق الكفاءة في عملية التنسيق بين المانحين وزيادة الوتيرة التي يمكن بها إيصال المساعدة المقدمة من المانحين إلى الأماكن التي هي في أمس الحاجة إليها.

تواصل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي القيام بدور أساسي في صون السلام والأمن في هايتي وهي تمثل ردعا حاسما في المعركة ضد الجريمة العنيفة والاضطرابات المدنية. وعندما نصل إلى نهاية عام ٢٠١١، نأمل أن يمكن الاستقرار السياسي وتحسن الأمن من سحب العسكريين الإضافيين الذين جرى نشرهم ضمن البعثة في مطلع العام الماضي في إطار استجابة الأمم المتحدة الفورية للكارثة. وينتظر أن يتيح هذا التحسن في الاستقرار والأمن المجال للقطاع الخاص للقيام بدور أبرز في الجهود الرامية إلى إيجاد وظائف وإعادة بناء البلد. وبالطبع، فإن هذا الجهد يتعين أن تقوده حكومة وشعب هايتي نفسيهما، ولكن المؤسسات الخاصة من المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك من المملكة المتحدة، تقف على أهبة الاستعداد للمساعدة والاستثمار.

وترى حكومة بلدي أنه يجب على الأمم المتحدة الآن أن تشرع في إعادة تقييم طابع دعمنا لهايتي في الأجل الطويل. ويتعين علينا استكشاف أفضل السبل التي يمكن بها للدور الإنمائي للمانحين ولوكالات الأمم المتحدة وبرامجها أن يكمل دور حفظ السلام الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة ويضيف إليه.

وختاما، أود أن أسجل شكرنا للرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة على جهودهم المستمرة في هايتي. وأريد، على وجه الخصوص، أن أشيد بالممثل الخاص للأمين العام، السيد إدمون موليه، لإسهامه الممتاز، بما في ذلك قيادته لاستجابة الأمم المتحدة للزلزال المدمر الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

السيد دَن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): يشرف الولايات المتحدة أن تشارك في هذه المناقشة الهامة بشأن هايتي. ونود أن نشكركم شخصيا، سيدي الرئيس، على قيادتكم لهذه الجلسة وعلى جهودكم من أجل استمرار الاهتمام الدولي بالحالة في هايتي خلال رئاسة كولومبيا لمجلس الأمن. ويسعدنا أن نرحب بالأمين العام بان كي – مون وبالرئيس كلينتون وأن نشكرهما على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما نرحب بالرئيس بريفال وبالوزراء الموقرين العديدين الحاضرين هنا اليوم.

تؤيد الولايات المتحدة مشروع البيان الرئاسي الذي اقترحه وفد كولومبيا. وبصفتنا عضوا في فريق أصدقاء هايتي، نعرب عن تأييدنا للبيان الذي سيدلي به وزير خارجية أورغواي، ألماغرو، بالنيابة عن المجموعة.

إن إحراز تقدم في تعمير هايتي وتنميتها عامل حاسم في تحقيق المستقبل الذي يستحقه شعب هايتي. ولتحقيق

الاستدامة، من الأهمية بمكان أن يعمل المجتمع الدولي من خلال المؤسسات الهايتية مما يعزز بالتالي تلك المؤسسات لمصلحة شعب هايتي. وندعو البلدان التي تعهدت بتقديم المساعدة إلى الوفاء بتلك الالتزامات وإلى العمل من خلال اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي، وهي الهيئة التي تتولى تنسيق أنشطة التعمير في هايتي. ونشيد باللجنة لقيادتها لعملية التخطيط الاستراتيجي، مما يساعد في تركيز جهود المانحين على الأولويات الأربعة الأولى في خطة عمل هايتي للإنعاش والتنمية الوطنيين: وهي إزالة الأنقاض، والمياه والصرف الصحي، والرعاية الصحية، والإسكان. وقد وافقت اللجنة حتى الآن على ما مجموعه ٨٧ مشروعا، تمثل استثمارات طويلة الأجل بتكلفة تزيد على ثلاثة بلايين دولار.

وما زال الهايتيون يواجهون صعوبات هائلة. غير أن شعب هايتي يحرز، من خلال عمله الشاق وتصميمه وبدعم المجتمع الدولي، تقدما ويعيد بناء حياته وبلده. وأود أن ألقي الضوء بإيجاز على بضعة مجالات شهدنا نتائج فيها.

أولا، بخصوص إزالة الأنقاض، تسبب زلزال ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ في هايتي في إيجاد ما يقدر بعشرة ملايين متر مكعب من الحطام في ٣٠ ثانية، وهي كمية من الأنقاض تكفي لملء شاحنات قلاّبة تصطف بصورة متلاصقة وراء بعضها بعضا على طريق يمتد بطول نصف العالم.

ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تتصدر المانحين في مجال إزالة الأنقاض. ونكرر دعوة اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي من أجل إيلاء المزيد من اهتمام المانحين لذلك القطاع. ومن خلال برامج العمل القصير الأجل في إزالة الأنقاض، وظفت حكومة الولايات المتحدة بشكل إجمالي ما يزيد على ٣٥٠ ٠٠٠ شخص في أعمال إزالة الأنقاض، لتوجد أكثر من ٣,٥ مليون يوم/عمل. وحتى الآن، ضخت تلك البرامج حوالي ١٩ مليون دولار في الاقتصاد المحلي. وفي المتوسط تشغل النساء نسبة ٤٠ إلى ٥٠ في المائة من تلك الوظائف.

ونشيد بوكالات الأمم المتحدة – وبصفة خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع – وكذلك منظمة العمل الدولية على العمل مع الولايات المتحدة في تنفيذ هذه الأولوية العليا للجنة المؤقتة لإنعاش هايتي، كما سمعنا من الرئيس كلينتون.

ثانيا، في ما يتعلق بالمياه والصرف الصحي، كانت قيادة وزارة الصحة والسكان الهايتية، في تشرين الأول/أكتوبر، عندما تأكد وجود الكوليرا لأول مرة في منطقة ارتيبونيتي في هايتي، هامة في التخطيط لما أصبح استجابة على الصعيد الوطني. وقدمت الولايات المتحدة إلى هايتي ٤٥ مليون دولار كتمويل طارئ للجهود الفورية. وكانت حكومة إسبانيا ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية نشطين أيضا بصفة خاصة في قطاع المياه والصرف الصحي.

ورغم التحديات، خاصة في مجال الصرف الصحي، شهد شعب هايتي تقدما سريعا في ما يتعلق بتوافر مياه الشرب المأمونة. كان هدف اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي هو زيادة معدل الوصول المستدام للمياه الصالحة للشرب من ٢ في المائة أصلاً إلى ٥٠ في المائة بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. واليوم، تقدر اللجنة أن المياه الصالحة للشرب تصل لثلث سكان هايتي، بفضل جهود المعالجة بالكلور، وأن هايتي ستحقق هدف الـ ٥٠ في المائة أو تتجاوزه بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ – في إنجاز رئيسي قبل الموعد المقرر.

ثالثا، في ما يتعلق بقطاع الصحة، تستند الاستثمارات طويلة الأجل التي تعتزم الولايات المتحدة الأمريكية القيام بها إلى شراكة مع وزارة الصحة والسكان

في هايتي. وتعمل الولايات المتحدة مع هايتي لتخفيض معدل وفيات الرضع والأمهات، وزيادة انتشار استخدام وسائل منع الحمل وخفض انتشار الأمراض المعدية وتقليل مستويات سوء التغذية الحادة بين الأطفال وتحسين الممارسات في ما يتعلق بالصرف الصحي والنظافة العامة.

رابعا، في ما يتعلق بالإسكان، يبلغ معدل الكثافة السكانية في بعض مناطق بورت - أو - برنس أربعة أضعاف المعدل في مدينة نيويورك، لكن بدون المباني الشاهقة المألوفة. ومن بين ذروة عالية بلغت ١,٥ مليون شخص يعيشون في المخيمات، تقدر بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي أن حوالي ٠٠٠ ٦٨٠ شخص ما زالوا يعيشون اليوم في تلك المستوطنات العشوائية. ولا تزال هناك تحديات رئيسية طويلة الأجل في ذلك القطاع. لقد أعربت اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي عن ضرورة قيام حكومة هايتي بوضع إطار لتحديد أصحاب الممتلكات وتحديد المستفيدين من برامج الإسكان. وانضمت الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا إلى صندوق كلينتون - بوش من أجل هايتي ومجموعة البنك الدولي لاستحداث مرفق تمويل جديد للإسكان، الذي تكلم عنه الرئيس كلينتون.

خامسا، في ما يتعلق بإيجاد فرص العمل، على الرغم من التحديات الكثيرة التي تواجه هايتي، فإن اقتصادها ينم عما يدعو إلى التفاؤل الحذر. إن استراتيجية تربط بين التنمية والتجارة تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لهذا البلد الكاريبي. ويتوقع أن إنشاء منطقة صناعية قرب كاب هايتيان، وهو جهد مشترك من جانب حكومة هايتي والولايات المتحدة الأمريكية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ٠٠٠ ٢٠ فرصة عمل دائمة في مجال التصدير سيوفرها أول مؤجر لتلك المنطقة وحدها، ساي - إيه، وهي شركة منسوجات عالمية.

وتشيد الولايات المتحدة بدول الجماعة الكاريبية لتوفيرها الوصول المعفى من الجمارك للسلع الهايتية. ونحث المجتمع الدولي، ولا سيما أولئك هنا في الأمريكتين، على دعم التنمية طويلة الأجل في هايتي عن طريق المعونة والتجارة.

سادسا، في ما يتعلق بالأمن، فإن توافر مناخ آمن ومستقر مهم جدا للهايتيين من أجل مواصلة إعادة بناء حياتهم. إن دعم المجتمع الدولي، من خلال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، يمثل مساهمة حاسمة الأهمية في تحقيق ذلك الاستقرار. ونشيد بالتزام كل تلك الدول التي ساهمت بقوات وأفراد شرطة في البعثة. ونحث البعثة على مواصلة مساعدة حكومة هايتي في توفير الحماية للسكان المدنيين، ولا سيما في سياق العملية الانتخابية الجارية. وتنضم الولايات المتحدة إلى شركاء هايتي الآخرين في العمل للمساعدة في تعزيز المؤسسات الهايتية، التي هي عنصر مهم بشكل حاسم في قدرة هايتي على الاضطلاع بالمسؤولية عن أمنها.

وأخيرا، في ما يتعلق بالانتخابات، نشيد بالتعاون بين البعثة والشرطة الوطنية الهايتية، التي وفرت مناخا آمنا خلال الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في ٢٠ آذار/مارس. وتؤيد الولايات المتحدة اختتام العملية الانتخابية في موعدها على أساس إجراءات تتسم بالنزاهة والشفافية وانتقال سلمي وديمقراطي للسلطة بحلول أوائل أيار/مايو.

وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة شعب وحكومة هايتي في جهودهم لإعادة بناء بلدهم. ونرحب بمناقشة اليوم المفتوحة كمساهمة في تلك العملية واستمرار لها.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسرنا الترحيب برئيس كولومبيا في مجلس الأمن

للاشتراك في مناقشاتنا للقضايا المواضيعية المتعلقة بالحالة في هايتي. ونرحب أيضا بحضور الرئيس بريفال هنا اليوم.

تعين على هايتي، خلال العام الماضي، مواجهة اختبارات خطيرة. أعقب الزلزال المدمر وباء الكوليرا وفترة صعبة في التطور السياسي للبلد. ومن المهم، بفضل الجهود الجماعية التي بذلت، أن تلك المشاكل يجري التغلب عليها تدريجيا.

إن المساعدة الدولية المقدمة إلى البلد، والتي اضطلعت فيها الأمم المتحدة بدور رائد، أكبر وأكثر وحدة من أي وقت مضى. لقد شاركت روسيا في عمليات الإنقاذ وقدمت ٨ ملايين دولار لجهود التعافي الهايتية من خلال قنوات مختلف المنظمات الدولية، ولا سيما صناديق وبرامج الأمم المتحدة.

إن إجراء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في مناخ سلمي وهادئ بين أن الحالة استقرت. ونهنئ شعب هايتي وحكومتها على ذلك الحدث الرئيسي. ونتطلع إلى إعلان النتائج الرسمية للانتخابات ونأمل أن يتسنى تشكيل أجهزة السلطة الوطنية المختصة في الإطار الزمني المحدد.

ويسرنا أن الحالة الأمنية تتسم بالهدوء عموما. ويعود فضل كبير إلى حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والشرطة الوطنية الهايتية. غير أن الحالة السياسية والاجتماعية الاقتصادية والإنسانية لا تزال معقدة. إن عملية الانتعاش ستستغرق بعض الوقت. لا يزال حوالي ٧٠٠ ٠٠٠ هايتي يعيشون في المخيمات. ونتفق في الرأي أنه لا بد من استمرار الجهود الدولية لتقديم المساعدة الشاملة إلى هايتي، بما في ذلك المساعدات الإنسانية. ونعتقد أن المساعدة الدولية ينبغي أن تقدم مع الاحترام غير المشروط للسيادة الهايتية وللدور الرائد لمؤسسات السلطة الوطنية في انتعاش البلد. وينبغي أن تكون القوة الدافعة للمساعدات الخارجية هي تعزيز الوكالات الحكومية. وسيتيح ذلك، على المدى الطويل، فرصة للهايتيين لمعالجة القضايا المتعلقة بإعادة إعمار البلد والتنمية الوطنية بشكل مستقل.

نحن نؤيد عمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي كانت على اتصال مستمر مع جميع القوى السياسية والتي تضطلع بعمل مهم في دعم النظام والقانون وحماية المدنيين وتعزيز قوات الأمن الوطنية. ونشكر رئيس البعثة، السيد موليه، وموظفيه، على عملهم المتفاني في ظل ظروف معقدة. وتضم البعثة أيضا عددا من حفظة السلام الروس.

ونرحب بالمساهمة البناءة للمنظمات الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تقديم المساعدة المتعددة الأطراف للهايتيين. ونعرب عن عميق التقدير لجهود المبعوث الخاص للأمين العام إلى هايتي، الرئيس كلينتون. وسيواصل الاتحاد الروسي تقديم المساعدة إلى شعب وحكومة هايتي لكفالة تهيئة الظروف الملائمة لدولة نامية مسالمة ومستقرة ومستدامة. ونؤيد أيضا مشروع البيان الرئاسي لكولومبيا.

السيد باربالیتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أرحب بكم، الرئيس سانتوس كالديرون، وأشكركم، سيدي الرئيس، وحكومتكم على عقد هذه المناقشة الهامة التي تجئ في وقتها. واسمحوا لي أيضاً أن أشكر الأمين العام بان كي - مون والمبعوث الخاص للأمم المتحدة في هايتي، الرئيس كلينتون، على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين ومساهماتهما في جلسة اليوم.

تقدّر البوسنة والهرسك الفرصة للإعراب عن تأييدها وتشجيعها لشعب هايتي في جهوده الرامية إلى التغلب على الصعوبات وإعادة بناء بلده.

إن اختتام الانتخابات الرئاسية بنجاح وتشكيل حكومة شرعية مكونان هامان لانتعاش هايتي القائم، وكذلك خطوة هامة نحو تحقيق الاستقرار والتنمية على المدى البعيد. ولذا، نرحب بالعملية الانتخابية الجارية في هايتي، ونشجع السلطات الهايتية على اختتام العملية بطريقة ذات مصداقية. ونحن نطري على دور بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ومنظمة الدول الأمريكية والتزاماتها بمساعدة السلطات الهايتية في العملية الانتخابية.

ثمة تحديات عديدة سوف تواجه الحكومة الجديدة في هايتي، مع الأخذ في الإعتبار الظروف القائمة على أرض الواقع. فإلى جانب إعادة الإعمار، سيتعين على الحكومة معالجة القضايا العالقة في العديد من المجالات، ولا سيما في مجالات الأمن، وسيادة القانون، والإصلاح المؤسسي. وهايتي بحاجة إلى تعزيز هيكل الحكم الموجود لديها، وتنفيذ الخدمات الأساسية من أجل تحسين الأوضاع والتخفيف من معاناة شعبها.

لذلك، من الأهمية القصوى بمكان أنه خلال هذه الفترة الحاسمة في تحديد مستقبل البلد، ينبغي لجميع الأطراف السياسية الفاعلة أن تتحد لتنفيذ هدفها المشترك: بناء هايتي المستقرة والمزدهرة. وعدم الاستقرار السياسي، من ناحية أخرى، قد يخرج بلدها عن طريق الانتعاش والتنمية. ومن المحتم أيضاً أن تقدّم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وشركاؤها الدوليون الدعم الذي لا غنى عنه للسلطات الوطنية في تلك المساعي.

إن إعادة إعمار هايتي وانتعاشها سيكونان مهمة معقدة جداً، تتطلب التزاماً كاملاً من الحكومة الوطنية ومؤسساتها. ولا بد لهذه العملية أن تعترضها التحديات والعقبات التي ينبغي التصدي لها بمزيد من العزم والجهود المكثفة. وعزم حكومة هايتي وشعبها على بناء هايتي أفضل هو العنصر الحاسم الذي، مع استمرار دعم المجتمع الدولي، سيعزز بشكل إضافي الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف في أقرب وقت ممكن.

وفي هذا السياق، نثني على عمل اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي وصندوق إعادة إعمار هايتي لدورهما المحوري في إعادة الإعمار على المدى البعيد. ومن الضروري أن ينسق المجتمع الدولي أنشطته مع اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي بغية جعل المساعدة الدولية أكثر فعالية. ونناشد جميع المانحين أن يواصلوا الوفاء بالتزاماتهم وتوفير الموارد اللازمة لإعادة الإعمار والتنمية في هايتي.

ونشعر بقلق عميق إزاء المعيشة والظروف الاقتصادية الوخيمة للمشردين داخليا في هايتي. ونرى أن من الأهمية بمكان أن تواصل السلطات الوطنية، بمساعدة من شركائها الدوليين، تقديم الخدمات للمشردين داخلياً، وتهيئة بيئة مؤاتية لإعادة توطين هؤلاء السكان الضعفاء. ويجب أن تنفذ جميع الأنشطة المتصلة بالنازحين بالحساسية الواجبة. وتؤيد البوسنة والهرسك تماماً جهود بعثة الأمم المتحدة والمساعدات التي تقدمها إلى السلطات الوطنية في حماية المدنيين، ولا سيما الأشخاص المشردين داخلياً.

وخلال هذه الأوقات الصعبة لهايتي، تؤدي الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة دوراً حاسماً. ومن المهم زيادة تعزيز الشراكة بين شعب هايتي والأمم المتحدة من أجل الحفاظ على التطورات الإيجابية ومواجهة التحديات المتبقية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يظل مع الهايتيين وأن يساعدهم في تشكيل مستقبل بلدهم. هذا التزام طويل الأجل، ويجب على كلا الجانبين أن يكونا صبورين وأن يكرسا نفسيهما لتحقيق الهدف النهائي.

وفي الختام، أود نيابة عن البوسنة والهرسك أن أثني على موظفي الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق

الاستقرار في هايتي لجهودهم الدؤوبة والعمل الهام الذي يقومون به في هايتي.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى أصوات أولئك الذين قدموا التهنئة لكم، سيدي الرئيس، ووفد كولومبيا على هذه المناقشة الهامة بشأن هايتي. إن جهودكم لبرهان على علاقة بلدكم الأخوية والطويلة الأمد مع هايتي، وعلى الدور الحيوي الذي ما فتئت كولومبيا تقوم به في دعم جهود هايتي للتغلب على التحديات الصعبة.

ونريد أن نرحب بالرئيس بريفال في مجلس الأمن، وأن نشكره على كل جهوده من أجل بقاء هايتي. ووجود وزراء منظمة الدول الأمريكية والدول الأوروبية بيننا لدلالة على دورها الأساسي في انتعاش هايتي. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام، السيد بان كي – مون، على تقريره وبيانه الشاملين. وأخص بالشكر المبعوث الخاص للأمم المتحدة في هايتي، الرئيس كلينتون، على ملاحظاته النيّرة جداً.

إنني أعتزم معالجة الجوانب السياسية والأمنية والإنسانية لتقدّم هايتي، ودور بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في ذلك المسعى.

لقد كانت استجابة المجتمع الدولي للزلزال الذي ضرب هايتي في عام ٢٠١٠ بارزة وسريعة على حد سواء. ومع ذلك، واجهت جهود الانتعاش في هايتي التعقيد لا سيما بفعل تفشي وباء الكوليرا، وانعدام الأمن، وعدم الاستقرار السياسي. وفي رأينا أن هايتي لا يمكنها أن تتغلب على تلك العقبات إلا من خلال برنامج شامل للإصلاح المؤسسي، بما في ذلك الحوار السياسي الشامل والتنمية الاقتصادية، حسبما سمعنا هذا الصباح.

وعلى الرغم من العقبات الرئيسية، تنوّه نيجيريا بقدرة هايتي المحتملة على النمو والاستقرار. لهذا نرحب بالأنباء الواردة عن النتائج الأولية للانتخابات، ونعتقد أنها تبرز إرادة الشعب. والواقع أن الانتخابات، التي اعتبرت إلى حد كبير حرة ونزيهة، معلم هام لهايتي لأن الحكومة والشعب يواجهان التحدي الهائل المتمثل في إعادة بناء بلدهما.

إن الترابط بين السلام والأمن والتنمية لا جدال إزاءه في عالم اليوم، مثلما سمعنا هذا الصباح، وهذه الحقيقة ينبغي أن تكون المبدأ الموجه لجميع الجهود التي نبذلها في هايتي. والواقع أن السلام والأمن لا يمكن استدامتهما إلا عندما نتخلى عن قيادة عملية التنمية لشعب هايتي.

ولا بد من استعادة نسيج المجتمع الهايتي. والاقتصاد هو في حاجة ماسة إلى ترميم على الصعيدين المحلي والوطني. ويجب أيضاً إعادة بناء البنية التحتية الاجتماعية مثل المدارس، والمستشفيات، والسجون، والمحاكم، بوصفها مهام مجتمعية، فضلاً عن توفير المؤن اللازمة. ويجب أيضاً تعزيز الشعور العام بالحماسة، والعدالة، والفرص، واحترام حقوق الإنسان باعتبارها مسألة ذات أولوية قصوى. ويبدو أن ذلك أمر صعب بالنسبة إلى أي مجتمع، ولا سيما بالنسبة إلى مجتمع يتعافى الآن فحسب من كارثة طبيعية ضخمة، ولكن يمكنه القيام بذلك.

وبغية تجديد المجتمع الهايتي، لا بد أيضاً للفرعين التشريعي والتنفيذي في حكومة هايتي أن يشاركا مشاركة حقيقية وبناءة. فذلك التعاون سوف يكفل الاستقرار السياسي في ظل البيئة الصعبة الحالية، بل وسوف يدعم نضوج التجربة الديمقراطية في هايتي. وفي ذلك الصدد، نحث البرلمان الجديد على التصديق على التعديلات الدستورية المتخذة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وتأكيد التوافق التي تمثلها. علاوة على ذلك، نشجع البرلمان على تجديد العمل بقانون الطوارئ المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠ ، وتمديد ولاية اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي بغية تمكينها من أداء مهمتها.

وينبغي للقيّمين على حكم شعب هايتي أن يفعلوا ذلك بشفافية وبروح حماسية. هذه هي جسامة المهمة الموكولة إليهم.

وكما ذُكر على نحو مناسب في تقرير الأمين العام (S/2011/183*)، فإن الدعم المستمر من المجتمع الدولي سيكون له تأثير كبير على آفاق المستقبل في هايتي. وفي حين أن هناك حاجة ماسة على أرض الواقع إلى الأموال التي تم التعهد بها حتى الآن، يجب أن يمارس قدر كبير من العناية لإدارة وتنسيق وترتيب أولويات توزيع هذه الأموال وفقاً لأولويات هايتي المعلنة. وبصفتنا أصدقاء هايتي، ينبغي أيضاً أن نعزز تدابير بناء القدرات في البلد لتمكين الهايتيين من تولي زمام نهضتهم في نهاية المطاف.

ومع ذلك، إن هذا الهدف لا يحول دون المساعدة الدولية. فهايتي تحتاج إلى شركاء على المدى الطويل في طريقها نحو تحقيق الانتعاش. وكما ذكّرنا الرئيس سانتوس هذا الصباح، فالأيادي العديدة جعلت العبء أخف.

إنني إذ أنتقل إلى البيئة الأمنية في هايتي، تلاحظ نيجيريا مع الأسف أن الحالة الأمنية ما برحت متقلقلة. وقد تجلى ذلك بمنتهى الوضوح في العنف الذي حدث في أعقاب الجولة الأولى من الانتخابات. حافظت الشرطة الوطنية الهايتية على النظام خلال جولة التصفية من الانتخابات، وهي جديرة بالثناء. ومع ذلك، فهي بحاجة إلى استمرار الدعم لمكافحة الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات وأعمال الخطف والسطو المسلح، من بين جرائم أخرى.

وقد شعرنا بالجزع أيضا جراء استمرار العنف، وبخاصة ضد النساء داخل مخيمات الأشخاص المشردين داخليا. وقد حان الوقت لتعزيز قدرة هايتي على الوفاء بتلك التحديات الأمنية الكبيرة وغيرها من التحديات. ولا بد من التسليم بالدور الفعال الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة للاستقرار في هايتي بوصفها الضامن للسلم والأمن. ونقر بأن القوة ما برحت عنصرا فاعلا هاما منخرطا على نحو مناسب في تنفيذ ولاية واسعة. وعملها المهم بالنيابة عن المجتمع الدولي جدير بالتقدير.

على الرغم من جهود بعثة الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف الفاعلة، لا تزال يوجد العديد من المسائل الإنسانية التي يتعين معالجتها. ونشيد بفريق الأمم المتحدة القُطري لقديمه المساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال الإنعاش، بما في ذلك عودة الأشخاص المشردين داخليا ونقلهم واستجابتها لموسم الأعاصير ووباء الكوليرا. ونتطلع قدما إلى التعاون الناجح بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القُطري المعني بوضع إطار استراتيجي متكامل مما سييسر من خطة العمل الوطنية للحكومة الهايتية من أجل الإنعاش والتنمية.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أقدّر مبادرة كولومبيا لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة هايتي. أود أيضا أن أشكر الرئيس سانتوس كالديرون على وجوده هنا اليوم لترؤس هذه الجلسة. لقد استمعت أيضا باهتمام إلى البيانات التي أدلى بها الأمين العام بان كي – مون، والمبعوث الخاص للأمين العام، الرئيس السابق للولايات المتحدة، الرئيس كلينتون والرئيس بريفال، رئيس هايتي.

في العام الماضي عانت هايتي من سلسلة من النكسات نتيجة الزلزال ووباء الكوليرا. والآن تواجه مهمة طويلة ومضنية تتمثل في الحفاظ على الأمن والاستقرار وإعادة بناء البلد. إن الصين تشعر بالقلق إزاء الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في هايتي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل التركيز على هايتي وعلى توفير المساعدة والدعم الاستباقيين لها. واليوم، أود أن أركز على أربع نقاط.

أولا، تتمثل الآن أولوياتنا بالنسبة لهايتي في المضي قدما بالعملية السياسية وضمان الانتقال السلمي والسلس للسلطة بعد الانتخابات. وتأمل الصين بأن توفر الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية زخما هاما للعملية الديمقراطية والمصالحة السياسية في هايتي. ونأمل أيضا أن تحافظ الأطراف المعنية في هايتي على وحدتها وتعزيز الثقة المتبادلة فيما بينها لتهيئة الظروف المواتية للاستقرار السياسي وإعادة الإعمار في وقت مبكر.

ثانيا، لضمان الأمن والاستقرار في هايتي، ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من مساعدته المقدمة إلى هايتي لإعادة الإعمار والتنمية بعد الكارثة. ولا تزال حتى اليوم عملية الإنعاش وإعادة البناء في هايتي تسير سيرا بطيئا. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يولي مزيدا من الاهتمام للصعوبات الحالية في هايتي وللاحتياجات الحقيقية لها ليتسنى الإسراع في الوفاء بالالتزامات التي قطعها مؤتمر الأمم المتحدة لعقد التبرعات المعقود بتاريخ ٣١ آذار/مارس من العام الماضي، وضمان الحصول على الموارد وتنفيذ المشاريع.

ثالثا، إن هايتي حكومة وشعبا يتحملان المسؤولية الرئيسية عن صون الأمن والاستقرار الوطنيين، وإعادة بناء بلدهما وتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي للمجتمع الدولي احترام ملكية هايتي ودورها القيادي في العملية. وتعتقد الصين أن أولوية المجتمع الدولي ينبغي أن تتمثل في مساعدة هايتي على صون السلم والاستقرار واستعادة القدرة المؤسسية للحكومة وتعزيزها، ومن ثم الإسراع في عملية إعادة الإعمار بعد الكارثة. ويجدر بالأطراف المعنية أن تحسن من تقسيمها للعمل وتعزز من التعاون والتنسيق.

رابعا، تقدر الصين المساهمات التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وتؤيد الصين البعثة في تنفيذها الجاري حاليا لولاية مجلس الأمن بالتركيز على مساعدة هايتي لصون الأمن والاستقرار والمضي قدما في العملية السياسية وتقديم الدعم لبناء القدرات في مؤسسات الحكومة، وبخاصة في قطاعات الأمن والشرطة والقضاء بحيث تتسنى تهيئة بيئة آمنة ومستقرة تفضي إلى إعادة الإعمار والتنمية في هايتي.

السيد سلام (لبنان): فخامة الرئيس، السيد خوان مانويل سانتوس، أود في البداية أن أرحب بكم وبرئيس هايتي السيد رينيه بريفال وبالمبعوث الخاص للأمم المتحدة لهايتي، الرئيس بيل كلينتون، وأود أن أشكركم جميعا، وأن اشكر أيضا معالي الأمين العام على مداخلاتكم القيمة، وأن أبدي الملاحظات التالية.

ستبقى في ذاكرة الشعب الهايتي لفترة طويلة المآسي الأليمة التي شهدها خلال العام ٢٠١٠، من كوارث طبيعية وأزمات سياسية واقتصادية، بدءاً بالزلزال الذي أدى إلى مقتل ٢٣٠ ٠٠٠ شخص ونزوح أكثر من مليوني شخص وانتشار وباء الكوليرا الذي أودى بحياة ٦٠٠ ٤ شخص وإصابة ٢٤٠ ٠٠٠ آخرين حتى الآن، وصولاً إلى عدم الاستقرار الأمني والسياسي نتيجة المشاكل التي رافقت العملية الانتخابية.

إلا أن اجتماعنا اليوم يؤكد مرة أخرى التزام المجتمع الدولي بالمضي قدماً في مسيرة إعادة بناء هايتي، ويعكس إصرار الأمم المتحدة على إقامة شراكة دائمة واستراتيجية معها تقود إلى مستقبل أفضل لهذا البلد. ونهيب في هذا المجال بالمجتمع الدولي الذي أظهر تضامنه وتعاضده مع شعب هايتي وحكومتها أن يواصل تقديم الدعم والإغاثة في كافة المجالات. وندعو الجهات المانحة إلى الوفاء بما تعهدت تقديمه. وقد شارك لبنان المجتمع الدولي في أعمال الإغاثة للتعبير عن تضامنه مع شعب هايتي.

نرحب بالتطورات الإيجابية التي تحققت هذه السنة بالنسبة للاستقرار السياسي والأمني، وانخفاض عدد المشردين إلى النصف تقريباً، والتقدم الملحوظ في مجال إعادة الإعمار، وبناء مؤسسات الدولة وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية.

ويؤكد البيان الرئيس الذي سيعتمده المجلس اليوم الترابط بين التنمية والأمن. فقد أرادت كولومبيا خلال الإعداد لعقد هذه الجلسة تسليط الضوء على هذه المسألة بالتحديد نظراً لأهميتها وانعكاسها على مستقبل هايتي وازدهارها. فلا شك أن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية تتحول وقوداً للصراع وتشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين، مما يمثل تحدياً لمجلس الأمن فيصبح عليه واجب التصدي لها. وهذا هو الدور الذي تلعبه بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي التي تشمل صلاحياتها بالإضافة إلى حفظ الأمن والاستقرار، مهاماً تنموية تشمل إعادة الإعمار وبناء مؤسسات الدولة.

وهذا الترابط بين التنمية والأمن يقودنا إلى مسألة ملازمة هي الترابط بين الديمقراطية والأمن. وهذه الإشكالية هي التي حكمت التاريخ السياسي المعاصر لهايتي، فقد عانى الشعب الهايتي الكثير من المآسي والآلام الناتجة عن الحكم الديكتاتوري لمدة طويلة. إلا أن الدورة الأخيرة من الانتخابات جرت في جو مقبول من الهدوء والاستقرار. وفي هذا الصدد، نتقدم بالتهنئة للشعب الهايتي على هذا الإنجاز الديمقراطي، وندعو جميع الأطراف إلى تشكيل حكومة جديدة قادرة على تحمل التحديات الكبيرة التي تواجه هذا البلد.

وننوه مرة أخرى بالقيادة الحكيمة للرئيس بريفال خلال الأزمات التي عصفت بهايتي. ويبقى استمرار انتشار وباء الكوليرا مصدر قلق كبير، ونناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدة الفورية للحد من ذلك. وكما قال الأمين العام، فإنه من دون استجابة دولية، فورية وضخمة، لن نتمكن من الخروج من هذه الأزمة التي تهدد حياة مئات الآلاف من الأشخاص. وفي هذا المجال، يرحب وفد بلادي بتشكيل الأمين العام لجنة للتحقيق في مصدر هذا الوباء.

وفي الختام، إذ نؤكد على دعم الجهود الآيلة إلى إعادة بناء القدرات الوطنية، من بشرية وأمنية، وإلى تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان، فإننا نشدد على أهمية إبقاء أولوية القيادة لشعب وحكومة هايتي لكي تضطلع بدورها كاملاً في عملية البناء وإعادة الإعمار. فكما يقول المثل الهايتي المعروف إن الطبول المستعارة لا تصنع رقصة ناجحة.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب بكم جنوب أفريقيا، سيدتي، في مجلس الأمن اليوم. ونود بصفة خاصة أن نشكر بلدكم على مبادرتها بتنظيم هذه المناقشة الهامة للغاية بشأن الحالة في هايتي. ونحيي قيادتكم لتركيز اهتمام المجتمع الدولي على هايتي مرة أخرى، مما يذكرنا بالمأساة المروعة التي نزلت بهذه الدولة والتحديات التي تنتظرها على طريق إعادة الإعمار والإنعاش. وينبغي للمجتمع الدولي أن يغتنم هذه الفرصة ليؤكد من جديد التزامه بمضاعفة جهوده دعماً لحكومة هايتي وشعبها إذ يعيدان بناء حياتهما إلى الأفضل.

ويود وفدي أن يرحب ترحيباً حاراً بالرئيس بريفال ووفده، ويشكره على قيادة الشعب الهايتي صوب الاستقرار في هذه الأوقات العصيبة. كما نرحب بالأمين العام ومبعوثه الخاص لهايتي، الرئيس كلينتون، ونشكرهما على استمرار قيادتهما الملهمة لجهود الإنعاش في هايتي. وكذلك نرحب بجميع المشاركين الرفيعي المستوى في المناقشة اليوم، لا سيما من المنطقة المتاخمة، ونشكرهم. إن هذه المشاركة الرفيعة

المستوى لدليل على استمرار تضامن المجتمع الدولي مع شعب وحكومة هايتي خلال هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ هذه الدولة.

في كانون الثاني/يناير، اجتمعنا في هذا المجلس (انظر S/PV.6471) لإحياء ذكرى الزلزال الذي ضرب هايتي في العام المنصرم وسبب دماراً واسع النطاق. ونعتقد أنه باستمرار دعم المجتمع الدولي، ستتمكن هايتي من التغلب على هذه التحديات. ونؤكد للمجلس التزام جنوب أفريقيا المستمر بجهود إعادة الإعمار والتنمية في هذا البلد حالياً وفي المستقبل. وستواصل جنوب أفريقيا دعمها الثنائي لهايتي، بما في ذلك من خلال آليات مثل الآلية الثلاثية التي تضم الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا.

ولا شك أن التحديات التي تواجهها هايتي اليوم مترابطة. ومن المؤكد أن الأمن وبناء المؤسسات في مجالات مثل سيادة القانون والديمقراطية والعدالة والتنمية يعزز بعضها بعضاً. وينبغي السعي للنهوض بها على نحو متزامن. وترحب جنوب أفريقيا بالتوقيع على مذكرة التفاهم بين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وفقاً للقرار ١٩٢٧ (٢٠١٠)، التي ستقدم البعثة من خلالها المساعدة اللوجستية المؤقتة في بناء قدرة مؤسسات سيادة القانون في هايتي. وهذا مثال جيد للكيفية التي يمكن أن يدعم بها المجتمع الدولي جهود هايتي في بناء دولة قوية. ويود وفدي أيضاً أن يعرب عن تقديره لبعثة الأمم المتحدة، بقيادة إدمون موليه، على جهودها لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وترحب جنوب أفريقيا بكون الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية والتشريعية قد أجريت في ظروف سلمية عموماً. ونحيط علماً أيضاً بالإعلان عن النتائج المؤقتة في ٤ نيسان/أبريل، ونهنئ ميشل مارتللي على فوزه. وحيث أن النتائج النهائية لن تعلن قبل ١٦ نيسان/أبريل، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى ضمان أن تأخذ العملية الديمقراطية مجراها بالكامل وأن يكتمل التحول الديمقراطي في الإطار الذي يحدده الدستور والقانون الانتخابي في هايتي.

وينبغي التشديد على أن الاختتام القانوني للعملية الانتخابية أساسي لشرعية الحكومة الجديدة في هايتي. ومن الأهمية بمكان أن تقبل جميع الأطراف بنتائج الانتخابات وأن تعمل معاً في مرحلة ما بعد الانتخابات من أجل تشكيل الحكومة الجديدة. ولا بد للأطراف كافة أن تعمل معاً بروح المصالحة والشمول، وهو أمر أساسي من أجل الاستقرار في هايتي.

وبدون جهد متضافر من المجتمع الدولي لدعم هايتي كيما تتعافى من الكوارث الإنسانية المختلفة التي نزلت بها في العام الماضي، لن تتمكن هايتي من تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامين، بصرف النظر عن جهودها لبناء مؤسسات قوية. وما زال وفدي يشعر بعميق القلق لأنه لم يقدم لهايتي هذا العام سوى قسط ضئيل للغاية من المعونة المتعهد بها لجهود الإنعاش. ولذلك، نهيب بالمجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته وأن يساعد على إعادة بناء حياة الناس في هايتي.

وفي ضوء الحالة الأمنية في المخيمات وارتفاع معدلات العنف، لا سيما العنف الجنسي والعنف المرتبط بنوع الجنس، نعتقد أنه يجب تعزيز جهود الشرطة الوطنية الهايتية وبعثة الأمم المتحدة والفريق القطري للإنعاش التابع للأمم المتحدة لضمان حماية أضعف الفئات.

وفي الختام، تبقى جنوب أفريقيا مقتنعة بأن هايتي، أول جمهورية سوداء في العالم، التي استلهمناها في كفاحنا من أجل الحرية، لديها من القدرة والصمود ما يمكنها من التعافي من الكارثة التي نزلت بها وإعادة بناء نفسها. وجنوب أفريقيا ستبذل قصارى جهدها لضمان أن حلم هايتي متحدة وناجحة سيصبح حقيقة واقعة.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ فخامة الرئيس سانتوس كاليدرون على ترؤسه للمناقشة المفتوحة لمجلس الأمن اليوم. وما يبعث على عظيم الارتياح أيضاً أن يكون الأمين العام بان كي – مون، ومبعوثه الخاص الرئيس كلينتون، والرئيس الهايتي بريفال، ووزير خارجية كولومبيا ونائب وزير من البرازيل، ووزير الدولة في المملكة المتحدة، بين ظهرانينا اليوم. ونقدر استقطاعهم من وقتهم لمخاطبتنا بشأن الحالة في هايتي. إن مشاركتهم في مناقشة اليوم تؤكد التزامهم بقضية هايتي. وقد استفدنا كثيراً من آرائهم.

إن مجلس الأمن، بالإضافة إلى الأجهزة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، قد واصل إيلاء الاهتمام بالحالة في هايتي من خلال عقد اجتماعات منتظمة، ويسعدنا ،في هذا السياق، أن الرئاسة الكولومبية للمجلس نظمت هذه الجلسة المفتوحة اليوم. ونأمل أن الانخراط المستدام للمجتمع الدولي والمجلس في التطورات في هايتي لن يطمئن الشعب والحكومة في هايتي فحسب، بل سيحقق كذلك مزيداً من الترابط في جهود الوكالات المتعددة الأطراف والشركاء الثنائيين في مساعدة السلطات الهايتية.

إننا نعرف جميعاً حجم الدمار الذي سببه الزلزال في هايتي، والذي راح ضحيته قرابة ٣٠٠ ٠٠٠ شخص وجرح عدد مماثل. وبينما كانت هايتي تكافح من أجل التغلب على هذه الكارثة، تفشى وباء الكوليرا ليزيد من تفاقم الحالة القائمة بالفعل. وفي خضم كل ذلك، انغمس البلد في أزمة سياسية تخللتها سلسلة من النزاعات الانتخابية في الانتخابات الرئاسية والتشريعية. كما أن عودة القادة الهايتيين من المنفى قد زادت من حدة التوترات السياسية على ما يبدو.

ومع تغير الحكومة، ومع تحدي استدامة جهود الانتعاش، ستمر هايتي بأوقات صعبة في هذا العام أيضا. ومما يبعث على الارتياح أن النتائج الأولية للجولة الثانية من الانتخابات التي أجريت في الشهر الماضي قد أُعلن عنها، وأن السيد ميشيل مرتلّي قد اعتُبر فائزا فيها. ويحدونا الأمل أن يجري الإعلان قريبا عن النتيجة النهائية للانتخابات الرئاسية، وأن تعلن جميع الجهات السياسية الفاعلة في هايتي عن قبولها بها. وفي ذلك الصدد نلاحظ مع التقدير الأدوار التي اضطلعت بها المنظمات الإقليمية، لا سيما منظمة الدول الأمريكية، في حسم الخلافات الانتخابية أثناء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية. ويحدونا الأمل كذلك أن تبدي القيادة السياسية في هايتي النضج في هذا الوقت العصيب وأن ترتقي إلى مستوى تطلعات شعب هايتي.

هايتي تتطلب دعما مستداما من المجتمع الدولي في جهودها الوطنية لتحقيق الانتعاش والتعمير والتنمية على الأمد الطويل. وحيث أن ما يقرب من ٦٨٠ ٠٠٠ ما زالوا يعيشون في المخيمات وملايين غيرهم يعيشون في ظروف شديدة الصعوبة، بما في ذلك الافتقار إلى إمكانية الحصول على المياه النقية وخدمات الإصحاح والخدمات الأساسية الأخرى وقلة جهود التعافي، فإن الحاجة الآنية لم تعد الآن التضامن والالتزام فحسب، وإنما أيضا تسريع خطى جهود التعمير. ومن الضروري أيضا بموازاة ذلك التركيز على الإصلاحات الحكومية الرامية إلى تحقيق الحوكمة الصالحة وبسط سيادة القانون وبناء المؤسسات في عملية تمتلكها هايتي وتقودها بنفسها.

إن تحقيق تنسيق أفضل بين وكالات المعونة والمانحين وحكومة هايتي لا يحتاج إلى تأكيد. فالتنسيق لن يؤدي إلى تجنب الازدواجية فحسب وإنما سيوجه المعونة أيضا إلى القطاعات التي ترى حكومة وشعب هايتي أنها ضرورية أكثر من غيرها. وإن وكالات الأمم المتحدة المختلفة يتعين عليها أيضا أن تعمل على تحسين القدرة التقنية لهايتي حتى تتمكن من تحقيق الاستفادة التامة الملائمة من المعونة.

لقد قدمت الهند مساهمة متواضعة لجهود سلطات هايتي في تعاملها مع الحالة السائدة في هايتي. وفي أعقاب الزلزال مباشرة قدمتُ مساهمة متواضعة، بالنيابة عن الهند، لزميلي الممثل الدائم لهايتي. كما قدمت الهند مساهمة لصندوق الاستجابة الطارئة المركزي، الذي اضطلع بأعمال طيبة منذ المراحل الأولى من أعمال الانتعاش في هايتي. وتعهدنا أيضا بتعمير واحدة من الوزارات الحكومية تختارها حكومة هايتي. ونحن الآن بانتظار الجواب من تلك الحكومة لإبلاغنا بالمبنى الذي ينبغي لنا أن نبدأ الأعمال التحضيرية لإعادة بنائه.

واعترافا منا بالحاجة إلى توفير لوازم الحياة الأساسية لشعب هايتي – الملجأ ومياه الشرب والإصحاح – فقد انضممنا إلى شريكينا البرازيل وجنوب أفريقيا في توسيع نطاق مشروع الصندوق الاستئماني للهند – البرازيل – جنوب أفريقيا لإدارة تصريف النفايات، سواء من حيث مجال اختصاصه أو نطاقه في معالجة الأنواع الأخرى من النفايات. وينخرط الصندوق الاستئماني هذا في مشاريع أخرى في هذه الجهود وقد خصص الموارد اللازمة لتعمير مركز صحي تابع للمجتمع المحلي في هايتي.

ونعرب عن ثنائنا البالغ وتأييدنا للدور الذي يضطلع به حفظة السلام في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (بعثة هايتي) في الجهود الإنسانية وجهود الانتعاش المبذولة دعما للسلطات المحلية في هايتي. إننا نفخر بجهودهم المخلصة، سواء في الجانب المدني أو جانب الجيش والشرطة، في أعقاب الزلزال الكارثي مباشرة، رغم الخسائر الفادحة التي وقعت بين صفوفهم. ومن دواعي سرورنا أن ننوه أيضا بالدور الهام الذي اضطلعت به بعثة هايتي في إكمال الجولة الثانية من الانتخابات، التي جرت في بيئة سلمية في آذار/مارس. وأنوه كذلك بمساهمات الشرطة الهنود المنتشرين مع بعثة هايتي، الذين يبلغ عددهم ٤٧٠ شرطيا في ثلاث وحدات كانت الهند قد أوفدت اثنتين منها بعد الزلزال مباشرة، بناء على طلب من الأمم المتحدة.

ويحدونا الأمل أن تفلح هايتي في هذا العام، بدعم من المجتمع الدولي، لا في تحقيق الانتعاش السريع من آثار كوارث العام الماضي فحسب، وإنما أيضا في إبداء المرونة والقدرة السياسية وتحقيق الإصلاحات التي تمس إليها الحاجة لتحسين الظروف المعيشية لسكان هايتي. وإن الهند ستظل ملتزمة بجهودنا الجماعية لتحقيق تلك الأهداف.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن امتناني للرئاسة الكولومبية للمجلس على مبادرتها بتنظيم اجتماع اليوم عن الحالة في هايتي.

(تكلم بالإنكليزية)

تتسم هذه المناقشة بحسن التوقيت لأن هايتي تمر حاليا بالمرحلة النهائية من العملية الانتخابية. ومن الأهمية بمكان في هذه اللحظة الحاسمة أن يكرر المجلس رسالته الواضحة بدعم شعب هايتي وتضامنه معه.

إن حضوركم، سيدتي الرئيسة، وحضور رئيس الجمهورية سانتوس كلديرون هنا اليوم، يؤكد على الأهمية العظمى التي يوليها بلدكم، إلى جانب بلدان أخرى كثيرة، لا سيما من أمريكا اللاتينية والكاريبي، لمساعدة شعب هايتي على التعافي من الزلزال المروع، الذي أعقبته أعاصير مدمرة وتفشي وباء الكوليرا.

أود أن أشكر الأمين العام ومبعوثه الخاص، الرئيس السابق وليم جفرسون كلينتون، على تقريريهما وإحاطتيهما الإعلاميتين اليوم. وكان من دواعي إعجابي الشديد أن أعرف بمبادرات الرئيس كلينتون في ميدان الانتعاش الاقتصادي، وبخاصة مبادرته في مجال الأعمال التجارية الصغيرة. وأود أيضا أن أنضم إلى زملائي في الترحيب الحار جدا بحضور الرئيس بريفال في مجلس الأمن. أود أن أحييه

على توجيه دفة بلده عبر صعوبات جمة وأوقات صعبة، بما في ذلك النقل السلمي للسلطة.

ألمانيا تعلن تأييدها للبيان الذي سيدلَى به باسم الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من هذه المناقشة.

بعد مرور أكثر من سنة على الزلزال المدمر، ما زالت ضخامة التحديات التي يواجهها شعب هايتي تقصم الظهر. وسيحسن المجلس صنعا إذا كرر موقفه بأن التملك والمسؤولية الأساسية عن عملية الانتعاش والتعمير يعودان إلى حكومة وشعب هايتي. وفي الوقت ذاته، ندرك جميعا حقيقة أن هذا الأمر سيتطلب من المجتمع الدولي الدعم والمساعدة على نحو مستدام وجيد التنسيق.

إن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (بعثة هايتي) مكلفة بولاية معقدة تعمل على تنفيذها بطريقة عملية. ونود أن نشيد بالقيادة القديرة للسيد إدموند موليه في ذلك الصدد، وأن نشكره أيضا هو وفريقه على التزامهم الذي لا يفتر. كما أود أن أشيد بسلفه، المرحوم هادي العنابي، الذي أودى الزلزال بحياته.

أود أن أركز على ثلاثة جوانب تضطلع فيها بعثة هايتي بدور مساعد هام وهي، الانتخابات والأمن والتعمير والتنمية وسيادة القانون. وأبدأ أولا بالانتخابات.

العملية الانتخابية يجب إكمالها بطريقة سلمية موثوق بها وشرعية. وفي ضوء النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية، ننضم إلى الآخرين في دعوة جميع القادة السياسيين في هايتي إلى تحمل مسؤولياتهم، والمساهمة بروح بناءة في خلق جو من الحوار السياسي، والمساعدة في وقف نزيف جراح معارك الماضي السياسية، والتكاتف في بناء مستقبل أفضل لبلدهم.

ثانيا، بشأن الأمن، يظل وجود بعثة هايتي المتواصل شرطا مسبقا لتحقيق الاستقرار والتنمية في البلد. ونحيي جميع رجال ونساء البعثة من مختلف البلدان المساهمة في بعثة الأمم المتحدة الهامة هذه. إن التحديات المتصلة بالأمن متعددة ومتنوعة ابتداء من عنف العصابات والاتجار بالمخدرات ومرورا بتهريب البشر وانتهاء بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وبالنسبة للتحدي الأخير، نثني على الأمم المتحدة لتطويرها خطة تشغيلية لتعزيز أمن المرأة، ونثني على بعثة هايتي لإطلاقها حملة تستهدف وقف ارتكاب العنف الجنسي. وإننا نحث جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على مواصلة كل جهودها الرامية إلى تحسين حماية الفئات المستضعفة.

ثالثا، بالنسبة إلى التعمير والتنمية وسيادة القانون، سيكون من الأمور الأساسية لمستقبل هايتي وللتعمير والتنمية الطويلة الأمد للبلد أن تحقق هايتي النجاح في جذب الاستثمارات الأجنبية.

وتود ألمانيا أن تعرب عن امتنانها الصادق للمبعوث الخاص، الرئيس كلينتون، لجهوده المستمرة من أجل مساعدة شعب هايتي للشروع في السير على ذلك الطريق لإعادة الإعمار والتنمية، وتشجيع القطاع الخاص على النظر إلى هايتي كفرصة استثمارية. وبغية أن تتكلل هذه الجهود بالنجاح، يجب تعزيز سيادة القانون في جميع مجالات المجتمع، واحترامها وتنفيذها من جانب كل الجهات الفاعلة ذات الصلة.

إن القدرات المؤسسية ووضع إطار قانوني ملائم هما شرطان أساسيان لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وزيادة الاستثمارات الأجنبية. ونثني على الممثل الخاص إدمون موليت لمبادرته إلى إعادة تنظيم الموارد لدعم سيادة القانون بغرض الجمع بين سيادة القانون والتنمية الاقتصادية معاً.

ونلاحظ أيضاً دعوة الأمين العام لجميع الشركاء الدوليين إلى العمل مع الحكومة والأمم المتحدة في بذل جهود متضافرة ومتماسكة لتعزيز سيادة القانون.

سيدتي الرئيسة، أثناء الإعداد للمناقشة الجارية اليوم، أيدت الحكومة الكولومبية بقوة الدعوة إلى التنسيق المعزز والفعال لجميع الجهود الدولية من أجل هايتي. ونحن نشاطركم تماماً شعور الاستعجال حيال هذه المسألة، وندعم أي مبادرة تهدف إلى تعزيز آليات التنسيق القائمة بما يتماشى مع أولويات الحكومة الهايتية.

ويجب على الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، مواصلة تأدية دور أساسي في هذا الصدد. وفي ذلك السياق، نشجع أيضاً منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية على مواصلة جهود التنسيق التي تبذلها. ونناشد جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك مئات المنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان، الاستمرار في المساهمة البنَّاءة في هذه الجهود من أجل إحراز تقدم حقيقي.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد على أن ألمانيا لا تزال ملتزمة بمساعدة شعب هايتي، على الصعيد الوطني وبوصفها عضواً في الاتحاد الأوروبي على حد سواء.

السيد ميسون (غابون) (تكلم بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، يشيد وفدي بكم على عقد هذه المناقشة حول الحالة في هايتي. ونود أيضاً أن نشكر الرئيس كلينتون والأمين العام على المعلومات المفصلة التي قدماها لنا بشأن الوضع هناك.

تجري هذه المناقشة في أعقاب الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في هايتي، في سياق الأمل المتجدد. ونحن نرحب بوجود الرئيس بريفال بيننا، وكذلك بالدور الذي اضطلع به في استئناف العملية الانتخابية بنجاح.

إن لغابون مصلحة خاصة في هذه المناقشة. ففي سياق تاريخنا، كنا المستفيدين من مساهمات قدّمتها لنا هايتي؛ لذلك، ما فتئنا نركّز اهتمامنا المتواصل على الوضع في ذلك البلد منذ عام ٢٠٠٤، وانطلاقاً من تلك الروح أسهمنا إسهاماً صغيراً قدره مليون دولار في أعقاب الزلزال الذي حدث في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ويود وفدي أيضاً أن يتناول الحالة السياسية والأمنية والإنسانية هناك.

وتود غابون، التي أولت اهتماماً وثيقاً للمعلومات التي قُدمت لنا، أن تنوّه بالمساهمة الكبيرة التي يبذلها المجتمع الدولي في هايتي منذ عام ٢٠٠٤. فجهودنا المشتركة ومساهمتنا ستكونان ضروريتين أكثر من أي وقت مضى لكفالة الانتعاش المستدام في هايتي، ولا سيما إتاحة المجال أمام تلك الدولة لاستئناف تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها.

والبيئة السياسية هي انعكاس في الوقت الراهن لنتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، التي أعلنها المجلس الانتخابي. ونحن نثني على الجهود التي بذلها أصحاب المصلحة السياسية والشعب الهايتي خلال الفترة الحساسة بشكل خاص بين جولتي الانتخابات. ويحدونا الأمل في أن يؤدي الانتهاء من العملية الانتخابية إلى تمكين مؤسسات البلد من استئناف عملها كالمعتاد. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يؤدي الانتهاء من العملية الانتخابية إلى الإصلاحات المطلوبة بشدة وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وهو أمر ضروري لتنمية البلد. وتتطلب عملية الإصلاح هذه تحقيق المصالحة بين أبناء الشعب الهايتي، الذين عاشوا لفترة طويلة في سياق الانقسام الاجتماعي العميق. لذلك، تدعو غابون القيادة السياسية والمجتمع المدني إلى العمل معاً لبلوغ هذه الغاية، بغية تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق انتعاش شامل ومستدام في هايتي.

لقد تحسن الوضع الأمني في الشهور الأخيرة، ويرجع ذلك أساساً إلى الفعالية التشغيلية المعززة للشرطة الوطنية الهايتية، مثلما تجلى في مستوى الأمن خلال العملية الانتخابية. وهذا هو أحد المكاسب التي حققتها بعثة الأمم

المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، الموجودة هناك منذ عام ٢٠٠٤. وعمل المكون العسكري ومكون الشرطة التابعان للبعثة، جنباً إلى جنب مع الشرطة الوطنية الهايتية، على توفير الأمن خلال العملية ككل. وترحب غابون بهذا التعاون المثمر والنتائج التي نراها اليوم.

ومع ذلك، يجب أن يستمر الوضع الأمني في التحسن. ولا بد للجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية ألاّ تؤدي فحسب إلى تعزيز الأمن في المناطق الحضرية، ولكن أيضاً، وبروح من الاستعجال، إلى حماية الفئات الضعيفة – النساء والأطفال. لذلك، من المهم تعزيز الأمن في مخيمات المشردين، حيث ما زال العديدون من الناس يقيمون فيها.

ويجب على بعثة الأمم المتحدة وشركاء هايتي الآخرين مواصلة تقديم المساعدة في تعزيز القدرات البشرية والتنظيمية للشرطة الوطنية، حتى تتمكن من مواجهة المشاكل الأمنية الأخرى والأنواع الأخرى من النشاط الإجرامي في هايتي، بما في ذلك تصاعد أعمال العنف الناجمة عن العصابات والاتجار بالمخدرات.

وتنخرط بعثة الأمم المتحدة اليوم أكثر من أي وقت مضى في عملية إنعاش وإعادة بناء مؤسسات البلد، واقتصاده وبنيته التحتية. ونود أن نثني على عزم ومهنية موظفيها، ونأمل أن نرى التنفيذ السريع للإطار الاستراتيجي المتكامل، الذي سيؤدي عمله إلى تعزيز التنسيق بين أنشطة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري.

وبالمثل، نرحب بالمستوى العالي من التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، الذي يتصف، في جملة أمور، بالدعم من منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية، التي تمثل إسهاماتها في جهود إعادة الإعمار ركناً مهماً.

بالإضافة إلى ذلك، يقدّر بلدي عميق التقدير القيمة المضافة التي يوفرها التعاون اللامركزي، الذي سمح بتعبئة المساعدات الإنسانية وتوزيعها بسرعة، ولا سيما في سياق مكافحة وباء الكوليرا.

ويجب علينا أن نتعلم من محاولات أخرى لتنسيق أنشطة المجتمع الدولي في هايتي، بما في ذلك مثال الإطار المؤقت للتعاون، وإطار إدارة الدولة والإصلاح. ويجب على خطة العمل لإعادة الإعمار والتنمية أن تفتح آفاقاً جديدة، ولا سيما بشأن ملكية الشعب الهايتي للعملية، سواء في هايتي أو الخارج، وتحديد الأولويات الهيكلية والمؤسسية والقطاعية.

ولكن قبل كل شيء، المهم بالنسبة إلى المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته. فمستقبل هايتي، فضلا عن قدرتها على التصدي للتحديات الملحة التي تواجهها في أعقاب الزلزال، يتطلبان انتقال السلطة على نحو ديمقراطي وسلمي؛ وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية والسياسية؛ والدعم القوي من المجتمع الدولي للحكومة الجديدة؛ والقدرة من جانب الحكومة الجديدة على تزخيم التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع الاستثمار وخلق فرص العمل.

وفي الختام، تؤكد غابون من جديد دعمها للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمساعدة هايتي، فضلا عن الجهود التي تبذلها البعثة. وأخيراً، نؤيد البيان الرئاسي الذي سيعتمد في نهاية هذه المناقشة.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، أود أن أشكر كولومبيا على عقد هذه المناقشة في فترة حاسمة من تاريخ هايتي. وأود أيضاً أن أشكر الرئيس سانتوس كالديرون والرئيس بريفال على المشاركة في هذه المناقشة. وأود بالإضافة إلى ذلك الترحيب بالجهود التي يبذلها السيد موليت بصفته رئيساً لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

لقد فصّل الأمين العام في تقريره الأخير التحديات التي لا تزال هايتي تواجهها: الأزمة السياسية التي طال أمدها،

وعملية إعادة الإعمار البطيئة جداً، ومئات الآلاف من المشردين، والاقتصاد الذي يحتاج إلى إعادة بناء، وضعف سيادة القانون، وزيادة أعمال الإجرام، بما في ذلك العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في مخيمات المشردين.

في هذا السياق العصيب، يتمثل التحدي المباشر في عودة الاستقرار السياسي. مما لا شك فيه أن الإبطاء في التنمية له أثر سلبي على الاستقرار، ولكن لا يمكن أن تكون هناك تنمية ملموسة من دون استقرار سياسي. والانتخابات التي ما لبثت أن بدأت يجب أن تمكن من تشكيل مؤسسات جديدة يواصل معها المجتمع الدولي جهوده من أجل التعاون.

ونناشد المرشحين والسياسيين والشعب احترام العملية الديمقراطية والعمل على بناء مستقبل البلد على ذلك الأساس في أعقاب النصر الذي ظفر به السيد مارتيلي. فهايتي بحاجة إلى مناخ يسوده الهدوء السياسي بغية المضي قدما في مسيرته وحل مشاكله. سيتوقف مستقبل البلد في المقام الأول على القرارات السياسية الرئيسية التي سيتخذها القادة المنتخبون حديثا.

وفي الواقع أن المجتمع الدولي يقف إلى جانب هايتي، ولكن لن يكون بوسعه تقديم أي شي لها ذات طبيعة دائمة إن لم تقم القيادة في البلد بدور مصمم في توجيه العملية السياسية وإعادة الإعمار. وهذه الملكية الوطنية هامة بشكل خاص من حيث سيادة القانون. فكيف يمكن كفالة الاستثمارات من دون توفر الأمن العام والأمن القانوني أو من دون نظام قضائي قائم ويعمل؟ فكيف يمكن ضمان الأمن للناس من دون قوة شرطة تتمتع بالكفاءة وتكون كبيرة بالقدر الكافي لوزعها في جميع أرجاء البلد، أي قوة شرطة تحترم ولايتها وحقوق الإنسان؟

نرحب بالتقدم الحقيقي المحرز في هذه المجالات، ولكن يجب تشجيع السياسيين في هايتي والمجتمع الدولي على حد سواء لمواصلة الجهود المضطلع بها من دون كلل. وبوسع السلطات المقبلة في هايتي أن تعول على فرنسا في مساعدتها في بناء البلد وتنميته.

أما فيما يتعلق بإعادة الإعمار، فتوجد بعض العقبات التي لا بد من إزالتها للإسراع في وتيرة تنظيف الركام وإعادة تشييد المنازل التي ستقتضي استخدام الآليات الثقيلة. وتحقيقا لتلك الغاية، قدمت فرنسا من فورها ٤٠ شاحنة إلى وزارة الأشغال العامة والنقل والاتصالات، وهي شاحنات قادرة على التكيف مع التضاريس.

وعلاوة على كل هذا، يتوجب على المجتمع الدولي أن يواصل جهوده وحشدها. ولا بد لنا من التشديد على نطاق الجهود الإنسانية والتقنية والمالية التي يقوم بها المجتمع الدولي في هايتي. وهذه الجهود ثمرة عمل دؤوب قام بها آلاف الناس العاملون في الميدان، وبخاصة الأمم المتحدة لا سيما في سياق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي التي ما انفكت تقوم بدور جوهري في تثبيت استقرار البلد.

وهذا العمل يقتضي توفر الخبرة الفنية لبناء القدرات المحلية، حيث أنه لن يكون هناك إنعاش من دون تعزيز الكفاءات التي طورها أبناء هايتي أنفسهم. وفي نهاية المطاف تشمل المساعدة المالية، وخاصة التمويل الموعود الواجب تقديمه. ولم يتحقق ذلك بعد، كما ذكر الرئيس بريفال والرئيس كلينتون.

إن فرنسا لها وجود في جميع المناطق. ونساهم في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بما في ذلك المساهمة في أكثر من ٧٠ من قوة الدرك والشرطة. ونوفر المساعدة التقنية، وبخاصة من خلال تدريب الشرطة والقضاة، إذ تتجاوز تلك المساعدة مبلغ ٣٠٠ مليون يورو للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وقد تم بالفعل دفع أكثر من نصف

ذلك المبلغ. وتوجه أيضا مساهمتنا من خلال الاتحاد الأوروبي، وهي مساعدة ستبرزها فيما بعد ممثلة الاتحاد الأوروبي. وتؤيد فرنسا سلفا بيانها.

وستبقى فرنسا على التزامها تجاه شعب وحكومة هايتي بتعاون وثيق مع الأمم المتحدة. وسنفعل ذلك في إطار جهد شامل يشمل الدولة والمجتمعات الفرنسية المحلية، وبخاصة الإدارات الفرنسية في الأمريكيتين، والمنظمات غير الحكومية والأعمال التجارية وأبناء هايتي في الشتات الذين يعيشون في فرنسا.

السيد موريس كالبرال (البرتغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئاسة الكولومبية ورئيس هايتي، السيد ريني بريفال على وجودهما هنا اليوم. كذلك أود أن أشكر الأمين العام والرئيس كلينتون على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين جدا لعملنا. أود أن أشدد على وجود العديد من الممثلين من سائر الحكومات الصديقة وأعضاء المجتمع الأيبيري – الأمريكي، الذين يمثل دعمهم لهذه المناقشة شهادة قوية على التزامنا الجماعي وتضامننا مع هايتي.

نقوم حاليا بمناقشة مستفيضة بشأن هايتي اليوم. إنها مستفيضة بحيث يتعين علينا التصدي لعدد من التحديات التي تواجه ذلك البلد، وهي جميعها تحديات متشابكة. وتضمن الأمن وإعادة الإعمار والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية، وتعزيز مؤسساتها وسيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان والمجتمع المدني. فهذه مناقشة مستفيضة لأنه يتعين عليها أيضا التطرق إلى الأسباب الجذرية للصعوبات الحالية وكذلك لطائفة من التدابير المتاحة للمجتمع الدولي لترسيخ دعمها لشعب وحكومة هايتي.

بطبيعة الحال، نبدأ بملاحظة بسيطة. إن السلم والأمن في هايتي والجهود الرامية إلى إعادة الإعمار الوطني وتحقيق التنمية هي أولا وأخيرا مسؤوليات تقع على عاتق الشعب والسلطات الهايتية، البلد المستقل وذو السيادة. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يحل محل هذه الإرادة السيادية، غير أن بوسعه العمل فقط على دعم الجهود الرامية إلى استقرار وتنمية ذلك البلد التي يقوم بها حاليا أبناء هايتي أنفسهم.

لهذه الأسباب، نرحب بانتخاب ميشيل مارتيلي رئيسا للجمهورية. فهذا الخيار الديمقراطي لشعب هايتي شرط جوهري لضمان الاستقرار السياسي والمؤسسي في البلد وتعزيز ثقة أبناء هايتي والمجتمع الدولي في قدرة الحكومة المقبلة لكي تتناول بنجاح عملية إعادة الإعمار والتنمية، وهي عملية معقدة جدا.

وفي هذا الصدد، أقر بكل العمل الذي يضطلع به الرئيس بريفال والتقدم الذي تحقق والطريقة الشفافة التي أجريت بها الانتخابات الرئاسية. لقد كانت الجولة الثانية من الانتخابات خطوة هامة نحو العملية الديمقراطية في هايتي. كذلك نود أن نشكر بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة مراقبة الانتخابات المشتركة بين منظمة الدول الأمريكية والاتحاد الكاريبي على عملها في ذلك المجال. ولا بد للعملية الانتخابية من أن تنتهي بطريقة موثوقة وشفافة، مما يزيد من تعزيز شرعية مؤسسات البلد.

إن العقبات التي تقف في طريق الأمن والتنمية في هايتي طويلة وهيكلية في طبيعتها. والزلزال الفظيع الذي وقع في عام ٢٠١٠ أرغمنا على أن نلقي نظرة واقعية على الشح والصعوبات التي يشهدها يوميا أبناء هايتي لعقود. فالتغلب على أثر الكارثة الطبيعية وضروب العجز المتراكمة سيستغرق وقتا وكثيرا من الجهد قبل أن يتمكن شعب هايتي من الاستفادة على نحو كامل من الأمن والتنمية اللذين له الحق في التمتع بهما.

إن هذه الجهود ستقتضي التزاما مستمرا وهاما من جانب المجتمع الدولي، فضلا عن تنسيق المساعدة الفعالة ومزيدا من التماسك فيما بين عمل البعثة واللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي، والمانحين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسائر وكالات الأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجهاز الأمم المتحدة المعني بالمرأة وسائر المنظمات غير الحكومية.

والبرتغال ترحب بشدة بكل العمل الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي منذ عام ٢٠٠٤ وبتفاني أعضاء البعثة. وفي هذا الصدد، أود أن أتوجه بكلمة شكر خاصة للسيد إدمون موليه على الجهود الشخصية التي يبذلها. ونشجع أعضاء البعثة على مواصلة العمل على نفس المنوال مع النهوض بالملكية التدريجية للسلطات الهايتية لكامل اختصاصاتها ومسؤولياتها في كل هذه المجالات، كما شدد عليها الرئيس خوان مانويل سانتوس كالديرون. فالسلام لا يتطلب اعتماداً على الغير أو مساعدة خارجية. وقبل كل شيء، فإنه يعتمد على إرادة الشعب الهايتي، ومؤسساته الديمقراطية وما يحققه من التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

لقد أصبح لهايتي الآن رئيس جديد انتخب بطريقة ديمقراطية، وأمامها الآن فرصة حقيقية للنهوض بعملية للمصالحة الوطنية ولكي تكون نموذجاً للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية القائمة على أساس سيادة القانون واحترام الحقوق الأساسية لمواطنيها. ويرى وفدي أنه في هذا السياق الجديد، سيكون من المفيد للمجلس أن يفكر ملياً في السبل الكفيلة بتعزيز المؤسسات الهايتية، والنقل الكامل للمسؤولية عن إعادة الإعمار والتنمية في البلد في إطار هذه المؤسسات، إلى جانب النظر في مستقبل التواجد الدولي في هايتي.

ونود أيضاً أن يتضمن التقرير القادم للأمين العام مقترحات محددة للتعامل مع التحديات الأمنية.

واليوم، أود أن أعرب عن ثقة البرتغال في إرادة وتصميم الشعب الهايتي على التصدي للتحديات الجمة التي تواجهه والتغلب عليها، فضلاً عن إيماننا بالتزام المجتمع الدولي وتضامنه إسهاماً في هذا الجهد بأقصى قدر ممكن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أذن لي بأن أدلى بالبيان التالي باسم المجلس:

”يعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه القوي بسيادة هايتي واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها، ويشدد على أن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق السلام والاستقرار وعن بذل جهود الانتعاش في هايتي تقع على عاتق حكومة هايتي وشعبها. وينوه المجلس بمساهمة المجتمع الدولي في دعم عملية تحقيق الاستقرار في هايتي، بما في ذلك تعزيز مؤسساتها التشريعية والقضائية والتنفيذية.

”ويسلم مجلس الأمن بالطابع المترابط للتحديات القائمة في هايتي، ويؤكد مجددا أن الجهود المتواصلة لإحراز تقدم في مجالات الأمن وبناء القدرات المؤسسية، بما في ذلك سيادة القانون، وكذلك توطيد الهياكل الحكومية الوطنية، والديمقراطية، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتحقيق التنمية، جهود يعزز بعضها بعضا. ويعرب المجلس عن تقديره للجهود التي تبذلها الحكومة الهايتية وعناصر المجتمع الدولي لمواجهة هذه التحديات.

”ويرحب مجلس الأمن بالعملية الانتخابية الجارية في هايتي، ويشدد على أهمية إكمالها في أجواء سلمية تطبعها المصداقية والشرعية، مما سيسهم في توطيد أسس الديمقراطية ويتيح إنجاز الإصلاح

الدستوري ويوفر قاعدة قوية لمواصلة جهود إعادة البناء. ويسلم المجلس بأهمية إسهام بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ومنظمة الدول الأمريكية والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى في دعم العملية السياسية.

”ويشدد مجلس الأمن على أن الأمن والتنمية مترابطان ترابطا وثيقا ويعزز بعضهما بعضا، ويعيد التأكيد على ضرورة أن يقترن الأمن بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا السياق، يقر المجلس بأن إحراز تقدم سريع وملموس في عملية الانتعاش وإعادة البناء في هايتي عامل أساسي لتحقيق استقرار دائم.

”ويسلم مجلس الأمن بالتحديات المختلفة المطروحة في هايتي، ويشدد على الدور الأساسي الذي تضطلع به البعثة في دعم جهود السلطات الهايتية لتهيئة بيئة آمنة ومستقرة تفضي إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي بوسائل منها تنفيذ مشاريع تتطلب عمالة كثيفة وتوفير الخدمات الأساسية في هايتي.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء حالة الفئات الضعيفة، بما في ذلك المشردين داخليا والأطفال ضحايا الاتجار بالبشر، وزيادة حالات العنف الجنسي والجنساني. وفي هذا الصدد، يشجع مجلس الأمن البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على مواصلة مساعدة حكومة هايتي في توفير الحماية الكافية للسكان المدنيين، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المشردين داخليا وغيرهم من الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال.

”ويشدد مجلس الأمن على أن استتباب الاستقرار الحقيقي أو تحقيق التنمية المستدامة في هايتي رهنا بتعزيز مؤسساتها الديمقراطية. وفي هذا الصدد، يؤكد المجلس على أهمية تعزيز سيادة القانون في سياق توطيد المؤسسات الهايتية. ويعيد المجلس كذلك تأكيد مسؤولية البعثة، وفقا للولاية المنوطة بها، في دعم دولة هايتي في مجالات سيادة القانون، والحوكمة الرشيدة، وبسط سلطة الدولة، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

”ويشدد مجلس الأمن على الأهمية الحاسمة لتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية من أجل كفالة قدرتها على حفظ القانون والنظام والتصدي للجرائم العنيفة، وبخاصة العنف الجنسي والجنساني، فضلا عن عنف العصابات الإجرامية والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وفي هذا الصدد، يرحب المجلس باستمرار الدعم المقدم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى السلطات الهايتية، ويدعو البعثة إلى مواصلة تقديم الدعم لفحص أفراد الشرطة الوطنية الهايتية وموظفي السجون وتدريبهم وتوجيههم، وتكثيف التعاون بغية مواجهة هذا التحدي، بما في ذلك تقديم المساعدة في جهود مكافحة المخدرات والتدريب في مجال حقوق الإنسان.

”ويسلم مجلس الأمن بالتحدي الذي تواجهه هايتي لتحقيق الانتعاش في المدى الطويل، ويهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل دعم السلطات الهايتية لكفالة وصول أشد فئات السكان ضعفا إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وتمكينها من الاحتكام إلى القضاء.

”ويقرّ مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها الجهات المانحة ويهيب بها أن تفي دون تأخير بجميع تعهداتها، بما فيها تلك المقدمة خلال مؤتمر المانحين الدولي ”صوب مستقبل جديد لهايتي“، المعقود في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠. ويرحب المجلس بعمل اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي لقيامها بتركيز جهود الجهات المانحة على المجالات ذات الأولوية العليا من أجل تحقيق الانتعاش، ويشجع جميع المانحين المعنيين بمشاريع إعادة البناء والمنظمات غير الحكومية والدولية على مواصلة تنسيق جهودها من خلال اللجنة.

”ويؤكد المجلس من جديد ضرورة قيام الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين بمواصلة دعم السلطات الهايتية في تعزيز هياكل الحوكمة الرئيسية في هايتي، وذلك من خلال تنفيذ خطة عمل حكومة هايتي للإنعاش والتنمية على الصعيد الوطني، بوصفه إطارا فعالا ومتناغما.

”وإذ يقرّ المجلس باستعداد المجتمع الدولي لمواصلة شراكته مع حكومة هايتي في وضع استراتيجيات أمنية وإنمائية طويلة الأجل ضمن إطار متماسك، فإنه يشدد على أهمية التنسيق المستمر والجهود المشتركة فيما بين حكومة هايتي والأمم المتحدة واللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي وأصحاب المصلحة الآخرين بهدف تحقيق نتائج مستدامة.

”ويرحب مجلس الأمن باستعداد المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للإسهام في العملية الجارية في هايتي لتحقيق الاستقرار وإعادة البناء وزيادة توطيد الديمقراطية. وفي هذا الصدد، يدعو المجلس البعثة إلى مواصلة تعاونها الوثيق مع تلك المنظمات، وكذا مع المؤسسات المالية الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين، ومن بينهم منظمة الدول الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والجماعة الكاريبية، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

”ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للدول الأعضاء التي تدعم عملية الانتعاش وتحقيق الاستقرار في هايتي، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة في البعثة. ويعرب المجلس عن امتنانه لكل من المبعوث الخاص للأمين العام لهايتي، رئيس الولايات المتحدة سابقا، ويليم ج. كلينتون، والممثل الخاص للأمين العام، السفير إدموند مولي، وأفراد البعثة لما أبدوه من تفان ومشاركة شخصية في الجهود الجارية لتحقيق الاستقرار والانتعاش في هايتي، كلّ حسب ولايته وبتنسيق وثيق مع جميع كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2011/7.

والآن أعطي الكلمة لممثل كوبا.

السيد رودريغيز باريا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): قبل ما يربو على العام بقليل، هنا في مقر الأمم المتحدة، أعلن أكثر من ١٥٠ من الحكومات والجهات الدولية الفاعلة الأخرى عن التزامها بالتعاون في تقديم معونة ضخمة من أجل انتعاش هايتي وتعميرها بعد الكارثة التي تسبب بها الزلزال الذي وقع يوم ١٢ كانون الثاني/يناير من ذلك العام.

وكان ذلك بمثابة بيان وشهادة على روح التضامن الحميدة. إن التعهدات بالتبرع للتعمير – ٩ بلايين دولار، كان من المقرر تسديد ٥ بلايين منها في غضون السنتين الأوليين، بالإضافة إلى عروض قيمة بمساهمات عينية – لئن

كان مجموع تلك التعهدات غير كاف بحد ذاته، فإنها برهنت على رغبة لا تنكر في المساعدة. والمبدأ المعلن بتوجيه تلك المعونة بما يتسق تماما مع أولويات حكومة هايتي، بقصد تعزيز سلطة الدولة، أظهر احتراما عالميا لسيادة هذه الأمة المنكوبة وللصلاحيات المفوضة لسلطاتها الحاكمة. وقد بدا أن ذلك كان رغبة كونية في تقديم المعونة إلى هذه الأمة الباسلة، الأولى التي تتحرر من نير الاستعمار وتحرّم العبودية في نصف الكرة الأرضية الأمريكي.

ومن سوء الحظ أن ما أعقب ذلك لا يتطابق مع الروح التي سادت مؤتمر ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠. فقد واصل كثيرون ممن سموا أنفسهم بكبار المانحين تكريس موارد ضخمة للتدخل الحربي والعسكري. وإن المبالغ المتعهد بتقديمها من باب المعونة المالية والمادية، رغم أنها لم تكن كافية بالمقارنة بضخامة المشكلة، لم تصرف حتى الآن. إن إرادة حكومة هايتي لم تحترم، وأولوياتها لم يجر التقيد بها. وإن تعمير هايتي، الذي تعهدنا جميعا بالالتزام به، لا يزال مهمة تنتظر الإنجاز.

في الأشهر التي توالت على الزلزال الرهيب بدا أن هايتي كانت تمزقها إربا حكومات أقوى البلدان الصناعية، التي وزعت معونتها بطريقة عشوائية وبأسلوب ينم عن الغطرسة، عن طريق شركاتها التجارية الجشعة وبعض من أشد منظماتها غير الحكومية ثراء. وحتى اليوم ما زالت الصناديق والموارد توجه إلى خارج البرامج وخارج سيطرة حكومة هايتي، فتفضي إلى التبذير والفساد ولا تخدم إلا مصالح فئة هامشية جدا وبشكل انتقائي.

كوبا تشاطر القلق الذي أعرب عنه رؤساء حكومات بلدان الجماعة الكاريبية في البلاغ الذي أصدروه في اختتام اجتماعهم في ٢٦ شباط/فبراير، والذي وجهوا من خلاله انتقادات إلى أساليب العمل التي يتبعها صندوق تعمير هايتي ولجنة انتعاش هايتي المرحلية، وأشاروا إلى الحاجة إلى التقيد بأولويات حكومة هايتي، ونوهوا بالتدفق غير الكافي للموارد المتعهد بتقديمها.

لقد ركزت كوبا جهودها على المجال الذي يمكنها أن تؤثر فيه أعظم تأثير – مجال الصحة العامة، التي هي عنصر أساسي في الاستدامة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار في هايتي. ولقد بذلنا، بتنسيق تام مع التحالف البوليفاري من أجل شعوب أمريكا، وباتباع توجيهات وأولويات حكومة هايتي، جهودا مضنية من أجل تنفيذ برنامج إعادة بناء النظام الصحي الوطني، الذي استهدف أساسا تلبية الاحتياجات الصحية لـ ٧٥ في المائة من الشريحة الأضعف من السكان بأقل كلفة ممكنة. ومنذ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ تم علاج ما يقرب من مليوني مريض، وأجريت أكثر من ٠٠٠ ٦٣ عملية جراحية، وتم الإشراف مع تقديم الخدمات الصحية على ولادة ما يقرب من ٥٠٠ ٨ طفل. كما تلقى أكثر من ٠٠٠ ٤٦٥ مريض العلاج الطبيعي. ويجري تقديم الخدمات في ٢٣ مستشفى من مستشفيات الإحالة المجتمعية و ٣٠ ردهة تقديم العلاج الطبيعي و ١٣ مركزا صحيا ومستوصفين لعمليات جراحة العيون، ومختبر الصحة العامة. كما يجري تطوير برنامج شامل للوقاية الصحية وعلم الأوبئة في جميع محافظات البلد العشر.

وبرنامج التعاون الكوبي هذا يشترك فيه ١ ١١٧ موظفا صحيا ٩٢٣ منهم كوبيون و ٢٠١ من مختلف البلدان من أرباب التعليم وطلبة الدراسات العليا في كوبا، بمن فيهم شباب من هايتي. وإن الموارد السخية التي قدمها من باب التضامن الرئيس هوغو تشافيز فرياس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، كانت مهمة بصورة أساسية، وقد عملنا أيضا عن كثب مع البرازيل، من خلال اتفاق ثلاثي مع هايتي.

ولقد حظيت كوبا بدعم من مختلف البلدان في اضطلاعها بهذا البرنامج الصحي. فقد ساهمت ناميبيا والنرويج وجنوب أفريقيا وأستراليا وإسبانيا، إلى جانب مجموعة من المانحين الأفراد، بأكثر من ٣,٥ مليون دولار. إننا مستعدون للعمل، بأسلوب إنساني محض ومع احترام حكومة هايتي وبالتنسيق التام معها، مع جميع البلدان والمنظمات، بلا استثناء، التي ترغب في المشاركة في إعادة بناء النظام الصحي لهايتي وتطويره.

وفي الوقت ذاته تصدى الأطباء الكوبيون لوباء الكوليرا الخطير. وقد تم إيفاد ٦٧ وحدة صحية لتقديم الرعاية لأكثر من ٠٠٠ ٧٣ مريض، أي ثلث مجموع حالات الإصابة في البلد. ومن بين تلك الحالات لم تنته سوى ٢٧٢ بالوفاة، أي بمعدل وفاة ٠,٣٧ في المائة، وهو أقل بخمسة أضعاف من معدل المؤسسات الأخرى في هايتي. إن تقديم الرعاية لهؤلاء المرضى تطلّب نكرانا للذات وروح التضحية، لا سيما أثناء الليل. وفي غضون الأيام الـ ٧٧ المتتالية التي انقضت لم يمر أفرادنا من الأطباء والممرضين أية حالة وفاة بالكوليرا. وقد كان استحداث فريق مسح نشيط، معروف باسم سبكومونا أدنترو (Subcomuna Adentro)، تجربة جديدة سمحت بفحص ما يقرب من ١,٧ مليون إنسان يعيشون في المجتمعات المحلية المحرومة من خدمات الرعاية الصحية، وبتشخيص أكثر من ٠٠٠ ٥ حالة إصابة بالكوليرا في ديارهم ذاتها.

لم أذكر هذه النتائج لأبناء شعبنا إلا تواضعا وللاستشهاد بأمثلة تثبت اعتقادنا أن ما تحتاج إليه هايتي هو معونة كبيرة منزّهة الغرض يجري تنسيقها عن كثب مع الحكومة، وتساهم في تنمية هايتي وتساعد في التغلب على الصعوبات الاجتماعية – الاقتصادية الهائلة وعلى أوجه التباين التي تعصف بهايتي وتعيق تحقيق شعبها للاستقرار والتقدم.

هايتي لا تحتاج إلى جيش احتلال؛ إنها ليست ولا يجوز أن تصبح محمية تحت وصاية الأمم المتحدة. إن دور الأمم المتحدة يجب أن يكون دعم حكومة هايتي وشعبها في تعزيز سيادتهما وحقهما في تقرير المصير. وإن القوات المنضوية تحت لواء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (بعثة هايتي) مكلفة بولاية محددة جدا للنهوض باستقرار ذلك البلد، وذلك هو ما كان يجب أن يحترم بشدة وما يجب التقيد به. إن بعثة هايتي لم تفوض صلاحيات للانخراط في الشؤون الداخلية الهايتية المحضة، ولا يجوز لها أن تفعل ذلك. وإنه لأمر مرفوض بالنسبة إليها أن تشارك في الاختيارات الانتخابية أو أن تمارس الضغط على السلطات السيادية بأي صورة. كما أنها لا يحق لها أن تتكلم باسم هايتي.

إن كوبا على اقتناع راسخ بأن الحالة الإنسانية في هايتي أمر ليس من اختصاص مجلس الأمن، بل من اختصاص الجمعية العامة، التي كثيراً ما يغتصب المجلس سلطتها. فهذه ليست مسألة تهدد السلم والأمن الدوليين، ولا يمكن حلها عن طريق وجود عسكري جرى تصوّره لعمليات حفظ السلام. والعواقب الوخيمة لتفريط المجلس وإفراطه، ومعاييره المزدوجة، وإجراءاته المنافية للديمقراطية معروفة جيدا.

إن مشاكل هذا البلد الشقيق هي أساسا نتاج قرون من النهب الاستعماري والاستعماري الجديد، وتخلف النمو، وفرض واحدة من أطول وأعنف الدكتاتوريات التي عرفتها منطقتنا، والتدخل الأجنبي. وينبغي أخيراً احترام الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الهايتي في الاستقلال وتقرير المصير.

تحتاج هايتي إلى موارد لإعادة الإعمار والتنمية. وتحتاج إلى الالتزام الإنساني تجاهها، وإلى عدم التدخل أو التلاعب السياسي. وتحتاج إلى حد أدنى من الكرم، بدلا من الأنانية الزائدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أذكُر أن الرئيس كلينتون طلب مني شخصيا أن أنقل شكره لوزير خارجية كوبا وبلده على الطريقة التي ظلت كوبا تتعاون بها في عملية إعادة الإعمار في هايتي.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد تيمرمان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): قبل أن أتطرق إلى موضوع مناقشة اليوم، أود أن أعرب عن تعازي شعب الأرجنتين وحكومتها للأمم المتحدة، ولحكومات بلدان الضحايا، ولأسر الأفراد الذين لقوا مصرعهم في خدمة السلام في أفغانستان جراء الهجوم على مجمع الأمم المتحدة يوم الجمعة. ومرة أخرى، نرى أن التعصب ضد الآخرين على أسس دينية أو ثقافية يؤدي إلى أعمال عنف غير مقبولة. ونأمل أن تحثنا التضحية التي قدمها الذين جادوا بحياتهم من أجل السلم والأمن الدوليين على مضاعفة جهودنا لبناء ثقافة السلام.

وأود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل، وأن أشكركم على وجه الخصوص على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في هايتي، التي تتيح لنا الفرصة لإعادة تأكيد التزامنا القوي تجاه ذلك البلد، وهو التزام تعكسه حقيقة أن ٧٠ في المائة من الأفراد الذين تنشرهم الأرجنتين في سبع بعثات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة يخدمون في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

لقد جدد المجتمع الدولي في مناسبات عدة التزامه الثابت تجاه هايتي. علاوة على ذلك، فإن الأزمات المتتابعة الناتجة عن كوارث طبيعية مدمرة تذكّرنا على الدوام بضرورة الحفاظ على جهود التعاون المستمر.

وفي أعقاب زلزال كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أنشئت اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي وأنيطت بها مهمة أساسية تتمثل في تنسيق المساعدات الدولية. ونأمل أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور ملائم في ذلك الصدد.

وتولت الأرجنتين، من جانبها، مسؤوليات إضافية محددة لا نزال نؤديها بتواصل مباشر مع السلطات الهايتية. وتشمل هذه المسؤوليات تقديم المساعدة الإنسانية من قبل ذوي الخوذ البيض، الذين أكملوا ما مجموعه أربع بعثات في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٠، وتشجيع الإنتاج الذاتي من المواد الغذائية الطازجة في بساتين المدارس والمنازل والمجتمعات المحلية من خلال برنامج تشجيع البساتين في هايتي، في إطار هدف نهائي يتمثل في تحقيق الأمن الغذائي.

كما يتجلى التزام الأرجنتين تجاه هايتي في مشاركتنا الفعالة في اتحاد دول أمريكا الجنوبية، المنظمة التي قررت في شباط/فبراير ٢٠١٠، في خضم أعمالها والتزاماتها الكثيرة، إنشاء صندوق لإعادة إعمار البلد، وأضفت، في آب/أغسطس ٢٠١٠، الطابع المؤسسي على وجودها في الجزيرة بافتتاح الأمانة التقنية في بورت – أو – برانس.

وعلى الرغم من التزام المجتمع الدولي في مجموعه بإعادة إعمار هايتي، فإننا على بينة من عدم رضا بعض قطاعات السكان في هايتي إزاء الإخفاق في توفير المساعدات الإنسانية الموعودة، ما أثّر بشكل غير مباشر على صورة الوجود الدولي عموماً في هايتي. وقد أدى ذلك إلى النظر في السبل الكفيلة بتكييف ولاية البعثة، والسبل التي يمكن من خلالها لبلدان منطقتنا أن تشارك في المرحلة الجديدة.

ونحن مقتنعون بأن المشاركة المحلية هي المبدأ الأساسي الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار في مساعي حفظ السلام وبناء السلام. وفي هذا الصدد، نعتقد، مثل غيرنا من بلدان المنطقة، أن من المهم للغاية إقامة اتصالات مباشرة مع السلطات المنتخبة في أقرب وقت ممكن وذلك للتأكد من موقفهم بشأن ما يتوقعونه من التعاون الدولي ككل، ومن

الدعم المتنوع الذي يمكن أن تقدمه الدول الأعضاء في المنظمة من أجل إعادة الإعمار في هايتي.

وفي هذا الصدد، اجتمع عدد من وزراء الخارجية والدفاع من أمريكا اللاتينية في مونتيفيديو يوم ١٠ آذار/مارس للنظر في هذه المسألة. وقد قررنا فيما بعد صياغة تقرير عن الحالة في هايتي، وإمكانيات التعاون بين المنطقة والسلطات الجديدة، بما في ذلك من خلال الدعم المؤسسي وبعثة الأمم المتحدة.

وبمجرد الفراغ من ذلك التقرير الإقليمي، فإننا على ثقة بأننا سنكون قادرين على العمل مع الأمانة العامة لكفالة إيلاء الاهتمام الملائم لجانبين اثنين مهمين في صياغة التقرير المقبل للأمين العام وفي وضع ميزانية البعثة. أولا، ينبغي توجيه الاهتمام اللازم للجوانب المتصلة بتعزيز حكم القانون وإعادة بناء المؤسسات في هايتي، مثل توفير التدريب والمعدات للشرطة الوطنية الهايتية. كما أن من المهم جدا أن نأخذ في الاعتبار مساهمات بعثة الأمم المتحدة المحتملة في بناء السلام في البلد، بما في ذلك إمكانية تكثيف أنشطة عنصر الهندسة في مجال إعادة الإعمار والبناء على العمل المنجز حتى الآن.

وأخيرا، بغض النظر عن المعايير التي يمكن تطبيقها على ولاية البعثة، من الضروري أن تضطلع الأمم المتحدة بالمزيد من المسؤولية عن تنسيق الجهود الدولية لدعم هايتي، على أن يكون ذلك دائما على أساس الأولويات التي يضعها البلد نفسه، من أجل إحراز تقدم مطرد نحو توطيد إطار الاستقرار الذي من شأنه أن يسمح بنقل المسؤوليات تدريجيا إلى السلطات الهايتية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد مورينو تشارمي (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تود شيلي أن تهنئ كولومبيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل، وعلى مبادرتها لعقد مناقشة في مجلس الأمن بشأن الحالة في جمهورية هايتي الشقيقة، بوصفها موضوعاً يأتي في طليعة شواغلنا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

إن مشاركة رئيس جمهورية هايتي، فخامة السيد رينيه بريفال، في هذه الجلسة، ومشاركة عدد كبير من وزراء الخارجية من المنطقة، والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، السيد خوسيه ميغيل انسولزا، ورئيس مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، السيد لويس ألبرتو مورينو، تؤكد بشدة على التزامنا بتلبية احتياجات الشعب الهايتي والتصدي للتحديات التي تواجهه. كما تعزز نداءنا إلى المجتمع الدولي لإبداء تضامنه مع شعب هايتي وتقديم الدعم له، ودعم الجهود التي يبذلها من أجل تحقيق السلام والأمن والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتؤيد شيلي البيان الذي سيدلي به وزير خارجية أوروغواي بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي، وشيلي عضو فيها.

لشيلي اهتمام طويل الأمد بالحالة في هايتي. وكانت شيلي، بوصفها عضوا في مجلس الأمن عند إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي عملا بالقرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤)، واحدة من أول البلدان التي شاركت في البعثة. ومنذ ذلك الحين، ونحن نؤيد جهود حكومة وشعب هايتي لتحقيق السلام والأمن وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وإرساء سيادة القانون.

ونشكر الأمين العام على تقريره عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (*S/2011/183)، الذي يرسم صورة كاملة لأخر التطورات ويشير إلى المجالات التي

يجب أن نعزز عملنا فيها. كما نشكر المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى هايتي، الرئيس الأسبق للولايات المتحدة بيل كلينتون، على التقرير الشامل الذي قدمه عن أنشطة اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي. ونقر ونقدر التزامه بالبحث عن استثمارات إنتاجية يمكنها استخدام وتعزيز مكامن القوة الوطنية لشعب هايتي، من عمال ورجال أعمال ومهنيين. كما نعرب عن امتناننا الخاص للممثل الخاص للأمين العام، السفير إدمون موليه، لجهوده التي لا تعرف الكلل على رأس بعثة الأمم المتحدة وعمله الذي يستحق أعلى درجات الثناء.

وكما يقر تقرير الأمين العام، فإن عام ٢٠١٠ كان سنة شهدت العديد من الأزمات في هايتي. وتأمل شيلي أن نتذكر عام ٢٠١١ باعتباره السنة التي شهدت انتقالا سلميا للسلطة وتوطيد عملية تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والتعمير الوطني. ووفقا للمبادئ التي تقوم عليها سياستنا الخارجية وفي ظل الأولوية التي توليها حكومة شيلي لعلاقاتها الإقليمية، فإن التزامنا الخاص بدعم جهود هايتي لمجابهة تحديات التعمير والتنمية والاستقرار مبني على مبدأ الملكية الوطنية.

وترابط تلك التحديات يعني أن التقدم المستدام والمستمر يجب أن يشمل مجالات تتراوح من الأمن إلى توطيد الديمقراطية ومن سيادة القانون إلى التعمير الوطني، بما في ذلك بناء المؤسسات وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي، يجب أن تواصل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي العمل على بلوغ تلك الأهداف بتعزيز التعاون مع المؤسسات المشاركة في عملية تحقيق الاستقرار والتعمير وتوطيد الديمقراطية في البلد مثل منظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأوروبي والجماعة الكاريبية واتحاد أمم أمريكا الجنوبية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية.

وبخصوص إعادة بناء مؤسسات البلد، أود أن ألقي الضوء على العملية الانتخابية الجارية حاليا وأود أن أشير إلى الإسهام القيم لبعثة الأمم المتحدة وتعاون منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية، من خلال بعثة مراقبة الانتخابات المشتركة برئاسة السيد كولين غراندرسون. وحكومة شيلي تعرب عن امتنانها له ولفريقه بالكامل. وقد كان دور البعثة المشتركة حاسما في عقد الجولة الثانية من الانتخابات بسلاسة. وتأمل شيلي أن يسير العد النهائي للأصوات بسلاسة أيضا وأن يتسنى نقل السلطة في أيار/مايو إلى رئيس جديد منتخب ديمقراطيا، يتمتع بالشرعية ويتصدى للتحديات في ظل الدعم الكامل من قبل شعب هايتي والمجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بتعزيز سيادة القانون، وكما يبين تقرير الأمين العام، فإن هناك الكثير الذي ما زال يتعين القيام به. ولا بد من وضع حد للزيادة الخطيرة في الجرائم والعصابات المسلحة والعنف الجنسي القائم على نوع الجنس، وكذلك للاتجار بالأطفال والاستغلال الجنسي لهم. وبلدي ملتزم بتقديم أقصى مساعدة ممكنة بهذا الخصوص. ونعكف حاليا على استعراض المشاريع التي قدمها مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية التابع لإدارة عمليات حفظ السلام، بهدف اختيار المشاريع التي سندعمها، فضلا عن مواصلة تنفيذ برنامج زمالات لرجال الشرطة.

ويجب على بعثة الأمم المتحدة مواصلة الاضطلاع بولايتها المتعلقة بتنفيذ مشاريع سريعة الأثر وتقديم المساعدة لحكومة هايتي لتوفير الحماية الكافية للسكان المدنيين، مع إيلاء اهتمام خاص للمشردين داخليا وغيرهم من الفئات الضعيفة، وخاصة النساء والأطفال.

ومما يدعو إلى القلق للغاية أن الجريمة المنظمة، ولا سيما الجريمة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات، تستخدم هايتي باعتبارها قاعدة لعمليات توزيع المخدرات. ومن الواضح أن

الحالة الهشة لسيادة القانون، مقترنة بعدم تحقيق التنمية، توفر تربة خصبة للجريمة. ومن ثم، فإننا نؤمن بضرورة تقديم دعم شامل من الأمم المتحدة لهايتي. وعندما يحين الوقت، يُنتظر أن يجدد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة وأن يؤكد على صلاتها بجهود أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة بالتنمية في هايتي، وذلك في ضوء الظروف الراهنة.

ومن أجل الإسهام في مستقبل هايتي، لا تقتصر مشاركة شيلي على الجوانب الأمنية ولكنها تشمل أيضا تدريب الموارد البشرية وتدريب الشرطة والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتوجيهات التقنية في مجال الزراعة الإيكولوجية. وفي جميع هذه المجالات، نأمل أن نستمر في العمل على تعزيز إسهامنا في أمن الدولة الشقيقة وسلامها وتنميتها المستدامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد غارسيا بيلاوندي (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أولا أن أهنئكم وأشكركم، الرئيس خوان مانويل سانتوس كالديرون، وكذلك حكومة كولومبيا على هذه المبادرة الهامة بعقد مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن لمعالجة الحالة في الجمهورية الشقيقة هايتي. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لشكر الرئيس بريفال على حضوره هنا اليوم وتهنئته بالعملية الانتخابية التي أُديرت بجدية وشفافية.

تولي بيرو أهمية واهتمام خاصين لعملية تحقيق الاستقرار والتعمير التي تنفذها حكومة هايتي بدعم من الأمم المتحدة وغيرها من مؤسسات المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، تسهم بيرو بوحدة يزيد قوامها على ٣٠٠ فرد في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بما في ذلك ضباط في القيادة العسكرية للبعثة. كما أعربنا عن عزمنا على الإسهام بوحدة نسائية في ذلك الجهد، ونحن على ثقة بأنها ستسهم في مكافحة الآفة التي تعاني منها هايتي حاليا، ألا وهي، العنف ضد النساء والأطفال.

وفضلا عن وجود بيرو في الميدان، فإنها تشارك مشاركة بناءة في فريق أصدقاء هايتي والفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفريق أصدقاء هايتي التابع لمنظمة الدول الأمريكية وآلية التنسيق السياسي الأمريكية اللاتينية لهايتي، المعروفة باسم آلية ٢×٩.

لقد أعاد الزلزال المدمر الذي ضرب هايتي في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ تشكيل المحيط والسياق اللذين تجري فيهما جهود المجتمع الدولي لتحقيق استقرار هايتي. ونواجه التحدي المتمثل في تنفيذ الاستراتيجية التي ستعالج بفعالية، تحت قيادة حكومة هايتي، المشاكل الأمنية والإنمائية التي يواجهها البلد اليوم. وبعد مرور أكثر من عام على وقوع الزلزال، ما زال التحدي قائما. وللتغلب عليه، من الضروري إعادة تأكيد مبدأ الملكية الوطنية. ولذلك، تؤكد بيرو من جديد على أنه، في جميع الأوقات، ينبغي أن تقود حكومة هايتي نفسها عملية إعادة بناء مؤسساتها وتوطيدها، وفقا للاستراتيجية والأولويات المنصوص عليها في خطة العمل الوطنية التي تحظى بتوافق الآراء للإنعاش والتنمية في هايتي، والتي تشمل مختلف قطاعات مجتمع هايتي والمشاورات الحكومية الدولية ودعم المجتمع الدولي.

وبلدان أمريكا الجنوبية تلتزم التزاما ثابتا بعملية تعمير هايتي وإنعاشها. وخلال مؤتمر القمة الخاص لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية بشأن حالة هايتي، والذي عقد في مدينة كيتو في شباط/فبراير ٢٠١٠ بناء على مبادرة من رئيس بيرو آلان غارسيا بيريز، تم الاتفاق على إنشاء صندوق خاص لهايتي برأسمال قدره ١٠٠ مليون دولار، والذي شمل مساهمات من بلدان المنطقة. وقد جرى حتى الآن صرف نسبة ٦٥ في المائة من ذلك المبلغ بالفعل، حيث دفعت بيرو، التي تعهدت

بتقديم ١٠ ملايين دولار، أكثر من ٤,٥ مليون دولار فعلا، أي ما يقرب من نصف حجم تعهدها. إن الحالة الراهنة في هايتي تفرض علينا ألاّ ندخر جهدا في مواصلة تقديم الدعم القوي للشعب الهايتي وهو يواجه التحديات المقبلة.

وفي هذا السياق، يتحتم مواصلة تحسين التنسيق بين مختلف الوكالات العاملة في الميدان، سواء كانت وطنية أو إقليمية أو تابعة للأمم المتحدة والحكومة الهايتية. إن تطوير صلات مع الحكومات المحلية في البلد، يكتسي نفس القدر من الأهمية، وفي رأينا، ضروري بغية كفالة استغلال الموارد بكفاءة وتفادي الازدواجية في الجهود. ويجب توجيه المساعدات المالية الدولية بأقصى قدر من الكفاءة والتنسيق، وفقا للأولويات الوطنية التي حددتها الحكومة الهايتية ومبادئ الملكية الوطنية والشمولية وسيادة القانون والرفاه الاجتماعي، وبالطبع، احترام حقوق الإنسان.

وتشيد بيرو بحكومة هايتي على جهودها لتحقيق الاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي. ينبغي مواصلة تلك المهمة، يدا بيد مع المجتمع الدولي، من جانب الحكومة الجديدة المنتخبة ديمقراطيا، التي ستتولى السلطة قريبا.

وأكرر أن الشعب الهايتي يحتاج إلى دعم مستمر لبناء مؤسسات وطنية قوية وتعزيزها بغية إعمال سيادة القانون بشكل فعال وسد الفجوات في القدرات المؤسسية الضعيفة وسد النقص في الموارد البشرية والمادية للبلد. وفي هذا الصدد، أعتقد أنه من الأهمية بمكان تسليط الضوء على ثلاثة مجالات لها تأثير مباشر على عملية إعادة الاعمار والانتعاش الحالية في هايتي. وتلك المجالات هي الحوكمة والأمن والتنمية.

تعتقد بيرو أن من المهم الإبقاء على بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حتى تتمكن من مواصلة عملها مع التركيز على إعادة الاعمار والتنمية، ومراعاة الترابط بين تلك المهام والأنشطة الأمنية. ولذلك يرى بلدي، أنه ينبغي لمجلس الأمن وهو ينظر في تجديد ولاية البعثة، ألا ينظر في الأولويات الوطنية المحددة في الخطة الوطنية للتعافي الوطني والتنمية فحسب بل وفي تلك المنصوص عليها في إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل الجديد لهايتي أيضا.

وتوخيا لهذا الهدف، حضرت بيرو اجتماعا لوزراء الدفاع والخارجية لبلدان أمريكا الجنوبية التي تساهم بقوات في هايتي، عقد في مونتيفيديو في آذار/مارس. وتم التوصل، في ذلك الاجتماع، إلى اتفاق على إنشاء بعثة تقييم خاصة تذهب إلى هايتي بغية تقييم موقف ومتطلبات الحكومة الهايتية الجديدة فيما يتعلق بالبعثة، ومن ثم تقديم مقترحات بشأن تجديد ولاية البعثة في تشرين الأول/أكتوبر.

نحن نواجه حالة معقدة وصعبة تفرض علينا مواصلة دعم هايتي بغية تعزيز السلام والأمن وكفالة إعادة الاعمار المستقر للبلد. وفي هذا الصدد، يجب إشراك جميع الأطراف الفاعلة والقطاعين العام والخاص على حد سواء، في العملية عن طريق إقامة تحالف استراتيجي. وبغية الاضطلاع بتلك المهام، أود أن أؤكد بشدة على أن بيرو ستواصل تقديم الدعم القوي والأكيد والراسخ لحكومة وشعب هايتي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية الدومينيكية.

السيد موراليس ترونكوسو (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): تعرب الجمهورية الدومينيكية عن تقديرها العميق لحكومة كولومبيا على تنظيم جلسة اليوم في هذا المنعطف الحاسم من تاريخ هايتي.

تؤيد الجمهورية الدومينيكية تأييدا تاما البيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس للتو (S/PRST/2011/7). وفي الوقت نفسه، نشكركم، سيدي الرئيس، على جهودكم لعكس مجمل الآراء بشأن هايتي، التي تمثل أحد أكثر التحديات التي تواجه السلم والأمن في الأمريكتين إلحاحا.

ونرحب بتقرير الأمين العام بان كي – مون (S/2011/183*) ونؤكد من جديد أن جميع التدابير المتخذة يجب أن تكون لصالح الشعب الهايتي نفسه. وتود الجمهورية الدومينيكية أيضا أن تكرر إعرابها عن التقدير لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي لم تقل فعاليتها في الاضطلاع بدورها، على الرغم من الخسائر البشرية والمالية الفادحة التي منيت بها في الزلزال المأساوي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

قبل أقل من شهرين، في شباط/فبراير، شاركت الجمهورية الدومينيكية في مناقشة مفتوحة أخرى، عقدت هنا ونظمت خلال الرئاسة البرازيلية لمجلس الأمن (انظر S/PV.6479)، بشأن الحاجة إلى وضع استراتيجية لبناء السلام على أساس الترابط بين الأمن والتنمية من جميع جوانبه. وتدعو الجمهورية الدومينيكية مرة أخرى إلى تحقيق سلام مستدام في هايتي يقوم على التنمية البشرية المستدامة. وندعو إلى عملية تنمية تكفل الفرص المتكافئة لجميع الهايتيين في هايتي، مع الاستقرار السياسي والوئام مع الطبيعة وتهيئة فرص العمل اللائقة لجميع الهايتيين.

يستلزم إيجاد الفرص المتكافئة لجميع الهايتيين أن تكفل الحكومة حصولهم على الخدمات المتساوية، مثل المياه والتعليم والكهرباء والرعاية الصحية والأمن. وهذا يعني أيضا أن جميع الهايتيين الذين يعيشون في الخارج ستتاح لهم فرصة العودة إلى هايتي والتمتع بنفس الحقوق والالتزامات التي يتمتع بها جميع الدومينيكيين العائدين إلى بلدهم، والإسهام بمعارفهم ومواردهم في عملية التنمية.

وبالنسبة للهايتيين، يعني الوئام مع الطبيعة أن يكون لديهم بنية أساسية للطاقة لا تتسبب في إحداث التلوث، كما ذكر في وقت سابق هذا الصباح، والاستخدام الذي يعوض عنه ويوزع على النحو الواجب للموارد غير المتجددة، والحفاظ على الغابات من أجل تمتع الأجيال الحالية والمقبلة. وتكتسي نفس الأهمية تهيئة فرص العمل التي تمكن كل أصحاب الأعمال الحرة والعاملين من العيش بكرامة أثناء حياة العمل وبعدها.

لقد ولدت الاستثمارات الدومينيكية من جانب مؤسسة جروبو إم في منطقة الحدود بين وانامينثي وداجابيون أكثر من ٨ ٠٠٠ فرصة عمل للهايتيين في هايتي. وتسنى ذلك من خلال الدعم الثابت للرئيس بريفال خلال السنوات الخمس السابقة لحكومته.

وبالإضافة إلى ذلك، أدى تسريح الجيش قبل عقدين إلى ظهور الشبكات الإجرامية التي ما برحت تشارك في مستوى متجدد من الأنشطة منذ الزلزال. وأدى هذا إلى زيادة تدفق المواد غير المشروعة والأسلحة غير المشروعة في أنحاء هايتي، كما أشار الرئيس بريفال والأمين العام في الفقرة ١٤ من تقريره (S/2011/183*).

إن رأس المال البشري والمالي يتدفق باستمرار إلى خارج هايتي. نحن ندرك جميعا أنه ما من بلد يمكن أن يحقق التنمية بدون رأس المال البشري والمالي الكافيين. وليس ثمة قدر من المعونة الخارجية، حتى إذا قدمت بطريقة فعالة وفي حينها، أن تعوض عدم توفر رأس المالي المحلي.

وكما قلنا في مونتريال قبل ١٤ شهرا، لا يزال التدهور البيئي يشكل الخطر الرئيسي الذي يهدد بقاء المستوطنات البشرية في هايتي. لقد استنفدت الممارسات السلفية لزراعة القطع والحرق خصوبة التربة. إن حرق الغابات لإنتاج الفحم قد قلص الغطاء الحرجي ليغدو بالكاد ٢ في المائة من الأراضي الهايتية. وكانت النتيجة انعدام الأمن الغذائي وأمن التغذية، وزيادة مخاطر الفيضانات والهجرة البيئية.

ومرة أخرى فإننا ندعو، كما فعلنا في مونتريال، جميع المنظمات الدولية والجهات المانحة الثنائية المتعاونة مع

هايتي إلى زيادة الأولوية التي يولونها لعكس مسار المشكلة البيئية. إن إدخال ممارسات زراعية جديدة وأنواع النباتات التي يمكن أن تجدد خصوبة التربة يتطلب اهتماما كبيرا. الهايتيون بحاجة ماسة أيضا إلى مصادر الطاقة البديلة التي ستقضي نهائيا على استخدام الفحم. على الجانب الآخر من الحدود هناك بديل لتقطيع الأشجار: وهو ربط هايتي بشبكات توزيع الكهرباء والغاز الطبيعي الدومينيكية، من أجل إحداث تحويل جذري مصفوفة الطاقة الهايتية.

وبتحقيق السلام المستدام في هايتي، سنرى هايتي المزدهرة التي تنمو ونرغب بها جميعا حيث تكافؤ الفرص والانسجام مع البيئة وتوفير فرص العمل لجميع الهايتيين. وبالتالي فإن اللجنة المشتركة بين البلدين – التي استؤنفت أعمالها في نهاية تموز/يوليه من العام الماضي – حريصة على استئناف عملها بشأن جدول أعمال واسع من المواضيع ذات الاهتمام المشترك للشقيقتين جمهورية هايتي والجمهورية الدومينيكية. وقد أثبتت كل شعوبنا اليوم تحديدا تضامنها في مواجهة الكوارث. الرئيس بريفال، الرئيس سانتوس، إن الجمهورية الدومينيكية مستعدة لهايتي مزدهرة. فلنعمل معا الآن على قدم المساواة في بناء المؤسسات القوية المطلوبة لشعبين، دولتين، في جزيرة إسبانيولا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لويس ألماغرو، وزير خارجية أوروغواي.

السيد ألماغرو (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): يتحدث وفدي بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي، التي تتألف من الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو وشيلي وفرنسا وكندا وكولومبيا والولايات المتحدة.

ونود أن نهنئ رئيس جمهورية كولومبيا، فخامة الرئيس خوان مانويل سانتوس، على المبادرة الهامة والمناسبة بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة هايتي، بالتزامن مع صدور تقرير منتصف المدة للأمين العام عن بعثة الأمم لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2011/183*).

إن مجموعتنا ممتنة جدا لحضور رئيس هايتي رينيه بريفال بين ظهرانينا. ونرحب أيضا باشتراك مبعوث الأمم المتحدة الخاص لهايتي، الرئيس السابق وليام كلينتون، والأمين العام للأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة، السفير ادمون موليه في مناقشة اليوم. وأود أن أبرز جهود السيد موليه الدؤوبة لمساعدة الشعب الهايتي على كسر حلقة الفقر، ومساعدة حكومة هايتي على تهيئة الظروف المواتية للانتقال السياسي السلمي، وحشد المساعدة والاستثمارات الدولية المخصصة لتحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي في البلد في أعقاب الزلزال المأساوي الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

وأود أيضا أن أعرب عن شكري لحضور الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، السيد خوسيه ميغيل انسولثا، ورئيس مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، السيد لويس ألبرتو مورينو. وتود المجموعة أيضا شكر جميع موظفي الأمم المتحدة في الميدان على تفانيهم وتضحيتهم مع نكران الذات.

مجموعة أصدقاء هايتي تؤكد من جديد مرة أخرى دعمها المتواصل لحكومة هايتي وشعبها في إعادة إعمار بلادهم، وتوطيد السلام والاستقرار وتعزيز الانتعاش والتنمية المستدامة. إن حضور العديد من وزراء خارجية وممثلي البلدان الأعضاء في مجموعة أصدقاء هايتي في جلسة اليوم، فضلا عن الاشتراك المباشر من لدنكم، سيدي الرئيس، يشكل دليلا واضحا على الالتزام المستمر للمجموعة تجاه عملية هايتي.

بصفتي منسق مجموعة أصدقاء هايتي، أود أن أعرب عن دعمنا القوي لبعثة الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام على جهودهما الرامية إلى تحسين الاستقرار والحكم في هايتي. يسلّط آخر تقرير للأمين العام، المؤرخ ٢٤ آذار/ مارس

٢٠١١ الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة على النحو المبين في القرار ١٩٤٤ (٢٠١٠) والقرارات السابقة.

مجموعة أصدقاء هايتي تود أن تهنئ السلطات الهايتية والمرشحين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية، فضلا عن أبناء شعب هايتي أنفسهم، على عقدهم للمرة الأولى في تاريخهم، لجولة ثانية من الانتخابات الرئاسية التشريعية في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١١. على الرغم من أننا ما زلنا ننتظر النتائج النهائية، أود التأكيد على أن عقد الانتخابات في أجواء هادئة وسلمية عموما، يمثل خطوة هامة لتعزيز العملية الديمقراطية. كما تثني المجموعة على المجلس الانتخابي المؤقت في هايتي، وتشكر البعثات في الميدان التابعة لمنظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية وبعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي قدمت إسهامات بالغة الأهمية في العملية الانتخابية.

وكما أشار الأمين العام في آخِر تقرير له، فإن الحكومة القادمة في هايتي سترث مجموعة من التحديات الهائلة، المصحوبة ببدء موسم آخَر من الأعاصير والحاجة إلى تعزيز القدرات المؤسسية في البلد وتحسين الحكم وتوفير الخدمات العامة.

مجموعة أصدقاء هايتي تشجع الممثلين الحاليين والمقبلين من السلطتين التنفيذية والتشريعية للحكومة على العمل معا لتلبية طموحات الشعب الهايتي وتحقيق الإصلاحات التي ما برح الشعب يتوق إليها لفترة طالت أكثر مما ينبغي. ونحن على استعداد لدعم هايتي في تنفيذ استراتيجية تحول الخطط إلى واقع ملموس، والعمل بشكل وثيق مع السلطات الهايتية وبعثة الأمم المتحدة.

ما زالت هايتي تكافح الفقر وتشهد حالة إنسانية هشة. هناك للأسف تدهور ملحوظ في الظروف المعيشية اليومية للغالبية العظمى من الشعب الهايتي في هذين المجالين، ويرجع ذلك جزئيا إلى الزلزال الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. لجان أصدقاء هايتي تعترف بالجهود التي يبذلها مجتمع المانحين ويدعوهما إلى الوفاء دون تأخير التعهدات التي قدمت في المؤتمر الدولي للجهات المانحة نحو مستقبل جديد لهايتي، الذي عقد في نيويورك في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠. ونعتقد أن الجهات ستكون مدفوعة بهمة للوفاء بالتزاماتها إذا قام المجتمع الدولي بتعزيز وتقوية القدرات المؤسسية في هايتي، ومكنها من تحسين تخطيطها وتنفيذها للمشاريع في استراتيجيتها الإنمائية في الأجل الطويل.

ونحن نؤكد على أهمية تعزيز سيادة القانون في هايتي بوصفه لبنة أساسية لقيام مجتمع عادل ومزدهر يجب عليه مواجهة تحديات هامة تتمثل في إعادة إعماره، وخصوصا بعد زلزال عام ٢٠١٠، والاستجابة لاحتياجات سكان هايتي الذين يعيشون في فقر. وكما أشار الأمين العام، هذا يستدعي التزاما حقيقيا من جانب السلطات الجديدة بإنشاء جهاز قضائي مستقل وفعال، وبرلمان يكون مسؤولا بشكل متزايد أمام الشعب وحكومة تعمل مع زيادة الفعالية والشفافية والوعي، وتستجيب لاحتياجات البلد، وتكون ممثلة حقا للشعب الهايتي.

وعلاوة على ذلك، ترى المجموعة أن تعزيز سيادة القانون ينبغي أن يقترن بإعداد سجلات عقارية ومدنية كاملة، ووضع قوانين للبناء والتشييد وسن القوانين التجارية. وينبغي لسيادة القانون أن تتضح في قدرة الدولة على ضمان توفير الحماية القانونية الكافية كوسيلة لتيسير تحقيق التنمية الاقتصادية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين مدرجين على قائمتي لهذه الجلسة. أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.